2015

التقرير العربي حول التنمية المستدامة

الإصدار النموذجي

موجز فنّي

© لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٥. بيروت، لبنان

شكر وتقدير

هذا التقرير ثمرة جهود الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمية، تحت مظلة جامعة الدول العربية. وقد ساهم في التقرير خبراء وأخصائيين ممارسين في مجال التنمية المستدامة، إقليميين ودوليين.

فريق الإسكوا الرئيسي للتقرير:

رلى مجدلاني (مدير) وريم النجداوي (رئيس) ومنية براهم (مسؤول شؤون اقتصادية) وكاميرون ألن (مستشار تقني – التنمية المستدامة) وجنى البابا (باحثة مساعدة) وريتا وهبة (باحثة مساعدة).

فريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتقرير:

إياد أبو مغلي (المدير والممثل الإقليمي) وميلاني هتشينسون (مسؤول برامج).

المؤلّفون الرئيسيون:

ريم النجداوي ومنية براهم وجنى البابا وكاميرون ألن وفادي حمدان.

جهات التنسيق والكتاب المساهمون في الإسكوا:

خالد حسين (شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية) ونيرانجان سرانجي (شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية) وفتحية عبد الفضيل (شعبة الإحصاء) وجورج يونس (شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية) وأديب نعمة (شعبة القضايا الناشئة والنزاعات) وأتسوكو أوكودا (شعبة القضايا الناشئة والنزاعات) وكريمة القري (شعبة التنمية الاجتماعية) ونائلة حداد (شعبة التنمية الاجتماعية) ولانا بيدس (مركز المرأة) وكارول شوشاني شرفان (شعبة سياسات التنمية المستدامة) ولارا جدع (شعبة سياسات التنمية المستدامة).

الخبراء مؤلّفي التقارير المرجعية:

لمياء المبيض (الحوكمة) وشيرين الشرقاوي (التمويل) وروبرت سميث (الرصد) وكندة محمدية (النوع الاجتماعي) وكاميرون ألن (التخطيط المتكامل؛ إحصاءات التنمية المستدامة) وعودة الجيوسي (التكنولوجيا) ونادين نبر (التنمية الاجتماعية) وفاتح عزام (حقوق الإنسان) وكميل حاماتي (إحصاءات التنمية المستدامة) وعلي السماوي (إحصاءات التنمية المستدامة) وريتا الأشقر (إحصاءات التنمية المستدامة).

جهات التنسيق والمؤلفون المساهمون في وكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية:

علي كرنيب (الإسكوا، مستشار) ودوني القسطا (الإسكوا، مستشار) وميلاني هتشينسون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ومحمد الشملان (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) ومحمد أو ضهير (منظمة الأغذية والزراعة) وشذى غالب جندي (منظمة العمل الدولية) وكاتيا شايفر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) وناتالي ميلباتش-بوشيه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ولونا أبو سويرح (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث) وفادي حمدان (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مستشار)

وروبرت حموي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وعزة مرسي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وكيشان خوداي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وستيفن جيتونجا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ووليد علي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومحمد نصيري (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وترنيم فهمي (برنامج الأغذية العالمي) ومحمد عبد الأحد (صندوق الأمم المتحدة للسكان) وشهيرة وهبي (جامعة الدول العربية) ووديد عريان (مستشار جامعة الدول العربية).

التقارير الوطنية:

الأردن: محمد خصاونة (مستشار) ومعتصم الكيلاني (جهة تنسيق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي)؛ لبنان: جنى البابا (الإسكوا) ويوسف نداف/لمياء منصور (جهة تنسيق، وزارة البيئة)؛ المغرب: مريم حوزير (مستشار) ومحمد مقتيت (جهة تنسيق، الوزارة المكلّفة بالبيئة)؛ السودان: الحاج حمد محمد خير حاج (مستشار) وحيدر الصافي محمد على (جهة تنسيق، المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية)؛ تونس: محمد عادل الهنتاتي (مستشار) وشكري المزغنّي (جهة تنسيق، وزارة البيئة)؛ اليمن: يحيى يحيى المتوكل (مستشار) وعبده المحيا (جهة تنسيق، وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

الترجمة العربية:

فلورا هندي

إخلاء مسؤولية:

الآراء الواردة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة. إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذه الوثيقة لا تعني ضمناً التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن وضع أي بلد، أو إقليم، أو مدينة أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. وقد حرص المؤلفون حرصاً فائقاً على ضمان أن تكون المعلومات والبيانات في المطبوعة صحيحة ودقيقة قدر الإمكان. غير أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لا تقدم أي ضمان فيما يتعلق براهنية ودقة وموثوقية وأداء واكتمال وملاءمة المعلومات الموجودة في هذا التقرير.

قائمة المحتويات

١- السياق - التنمية المستدامة والمنطقة العربية ١

٢- تقرير التنمية العربية المستدامة كأداة في يد الحكومات العربية ٣

٣- التفاعل ما بين العلم والسياسات في المنطقة العربية ٥

٤- نهج التقرير العربي حول التنمية المستدامة في التغلب على تحدي الافتقار إلى بيانات كافية ٩

٥- لمحة عامة حول وضع التنمية المستدامة في المنطقة العربية والتقدم المحرز فيها ١١

٦- استعراض متكامل للتقدم المحرز في التنمية المستدامة ووجهاتها في المنطقة العربية ٢٣

٦-١ كرامة وحقوق ورفاه الإنسان ٢٤

٦-٢ مجتمعات مزدهرة ذات قدرة على الصمود والتكيف ومستدامة ٢٩

٦-٣ الحوكمة الرشيدة والسلام- عاملا تمكين لتحقيق التنمية المستدامة ٣٥

٦-٤ وسائل التنفيذ والشراكات والصمود والتضامن على الصعيد العالمي ٤٠

٧- التوصيات ٤٦

٧,١ المعرفة لأجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية ٤٦

٧-٢ الأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة ٤٨

٧-٣ مواءمة التمويل مع احتياجات التنمية المستدامة ٥١

٧-٤ تعزيز قدرات جمع البيانات في المنطقة العربية ٥٣

حول هذا الموجز الفني

يهدف هذا الموجز الفني للتقرير العربي حول التنمية المستدامة إلى تقديم نظرة عامة مختصرة على النقاط الرئيسية والتوصيات المستخلصة من التقرير الكامل، مع التركيز على ١) التفاعل ما بين العلم والسياسات في المنطقة العربية؛ ٢) لمحة عامة عن وضع التنمية المستدامة والتقدم المحرز في المنطقة العربية عبر القضايا المواضيعية ذات الأولوية؛ ٣) مراجعة متكاملة للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ و٤) توصيات بشأن تهيئة المنطقة لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تسلّط الضوء على سبل تطوير أطر مؤسسية وطنية وإقليمية أكثر فعالية.

١ ـ السياق ـ التنمية المستدامة والمنطقة العربية

التنمية المستدامة: ضرورة ملحّة وفرصة للمنطقة العربية

يأتي الإطار العالمي الناشئ للتنمية المستدامة في وقت لازال العالم والمنطقة العربية يواجهان فيه العديد من التحديات الإنمائية المترابطة. وقد أحرز تقدم كبير في تحسين مستويات المعيشة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، غير أن التقدم لم يكن متجانساً أو منصفاً، وفي بعض الحالات لم تثبت المكاسب قدرتها على الصمود مع الوقت في ظلّ الصدمات وعدم الاستقرار. وكما هو مبين في هذا التقرير، تواجه المنطقة العربية حالياً سلسلة من التحديات السياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية على جبهات متعددة.

عانت ٩ بلدان عربية من صراع واحد على الأقل بين ٢٠٠٩ و٢٠١٣

في المجال البيئي، تثير ندرة المياه وتدهور الأراضي وتفاقم آثار تغيّر المناخ تساؤلات جدّية فيما يتعلق بالمياه والأمن الغذائي، وتترك المنطقة منكشفة على الصدمات. وتفاقم الوجهات الديموغرافية هذه المشاكل: فقد زاد عدد السكان العرب ثلاث مرات تقريباً منذ عام ١٩٧٠ ويعيش أكثر من نصف سكان المنطقة الآن في المدن، ما يجهد الحكومات لتوفير الخدمات الأساسية[١].

ومعدلات البطالة آخذة في الارتفاع. ففي عام ٢٠١٣، كان عاطلاً عن العمل شابٌ من كل أربعة شباب عرب وامرأة من كل خمس نساء عربيات. ومع تضخم عدد السكان الشباب، ستكون هناك حاجة إلى توفير الملايين من فرص العمل اللائق كل سنة لتلبية الطلب المتزايد.

وقد تأثر الأداء الاقتصادي في المنطقة مؤخراً تأثراً شديداً بالتطورات السياسية، سواء المحلية منها أم الإقليمية أم الدولية، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى الأمن في العديد من الدول العربية. ويدعو تزايد حالات الصراع في المنطقة إلى القلق: فقد عانى ٤١ في المائة من الدول العربية صراعاً واحداً على الأقل خلال فترة السنوات الخمس من ٢٠٠٩ إلى

[١] Schaefer K 2015, Making Cities and Human Settlements Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable in the Arab Region,

موجز آلية التنسيق الإقليمية أعدّه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كوثيقة خلفية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة.
© لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٥. بيروت، لبنان

٢٠١٣، وذلك أحد أعلى المعدلات في العالم.[٢] ونتيجة لذلك، أصبح في المنطقة العربية الآن أكبر عدد من اللاجئين، بالمعايير المطلقة والمعايير النسبية على السواء. وفي بعض الدول، أدت الأزمات الأخيرة إلى خسارة عقود من التقدم في عملية التنمية.

ويكشف عدم الاستقرار والاضطرابات في العديد من الدول العربية، بما في ذلك تلك التي كان أداؤها قوياً فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عن حالات عجز ممكنة في الحوكمة والمشاركة، فضلاً عن اللامساواة في توزيع مكاسب التنمية.

وتؤكد هذه التحديات المعقدة والمترابطة، الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالحوكمة، الحاجة إلى خطة عمل إقليمية تحويلية متكاملة وطويلة الأمد.

إطار للتنمية المستدامة عالمي جديد وغير مسبوق آخذ في النشوء

سيكون عام ٢٠١٥، والمجتمع الدولي على أعتاب تحديد خطة تنمية عالمية شاملة جديدة، عاماً حاسماً للمنطقة العربية. وتقع التنمية المستدامة في صلب الخطة الجديدة، وهي مفهوم تعود جذوره على الأقل إلى مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية الذي انعقد عام ١٩٧٢، والذي جرى فيه التنويه للمرة الأولى بالعلاقة بين البيئة والتنمية. والواقع أن هناك خطة تنموية عالمية جديدة آخذة في النشوء تهدف إلى الجمع بين العديد من الموضوعات الرئيسية التي تتطلّع إليها شعوب العالم وهي: السلام والحرية والتنمية والبيئة[٣]. ويتعين على هذه الخطة الجديدة أن تكون طموحة وتشاركية وتحويلية حقاً إذا كان لها أن تتغلب على التحديات الجدّية التي سيواجهها العالم على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة وصولاً إلى عام ٢٠٣٠.

سيواجه العالم تحدّيات جدية وصولا إلى عام ٢٠٣٠، مما يتعين على الخطة الجديدة أن تكون تحولية

وقد عمد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠ إلى المطالبة بوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٢، أقرّ مؤتمر ريو+٢٠ صياغة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وقد تم التوصل على مدى العامين الماضيين إلى توافق عالمي واسع النطاق بشأن إطار واحد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يضمّ مجموعة واحدة من الأهداف يمكن تطبيقها على الدول جميعا بغير استثناء. وقد أوشكت العملية الحكومية الدولية التي أطلقها مؤتمر ريو+٢٠ على نهايتها، باعتماد مقترح يضمّ ١٧ هدفاً و١٦٩غاية. وقد شكلت هذه المجموعة من أهداف التنمية المستدامة الأساس لمواصلة المفاوضات بشأن الأهداف العالمية كجزء من إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٣، حدد الأمين العام للأمم المتحدة المكونات الأربعة الرئيسية لخطة التنمية الجديدة وهي: (أ) رؤية بعيدة المدى للمستقبل ترتكز إلى حقوق الإنسان وإلى القيم والمبادئ المتّفق عليها عالمياً؛ و(ب) مجموعة أهداف وغايات دقيقة مقتضبة تهدف إلى تحقيق أولويات الخطة؛ و(ج) شراكة عالمية للتنمية لتعبئة وسائل التنفيذ؛ و(د) إطار رصد تشاركي لرصد التقدم المحرز وآليات مساءلة متبادلة تشمل

[٢] ESCWA 2014, Beyond governance and conflict: measuring the impact of the neighborhood effect in the Arab region (E/ESCWA/ECRI/2014/WP.1).

[٣] Kates K, Parris T, Leiserowitz A (2005) 'What is Sustainable Development? Goals, indicators, values and practice', Environment: Science and Policy for Sustainable Development, Vol 47, 3, p8-21.

كافة ذوي العلاقة.[٤] وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، عبّر الأمين العام بقدر أكبر من التفصيل عن رؤيته لهذه العناصر المكونة المختلفة.[٥]

كذلك استُكمل وضع إصلاحات مؤسسية ذات صلة من شأنها أن تشكّل جزءاً من الإطار المؤسسي الناشئ للتنمية المستدامة، أبرزها إنشاء المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٣. ويرجّح أن يلعب هذا المنتدى دوراً رائداً في رصد أهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ وفي استعراض التقدم المحرز بشأنهما على المستوى العالمي. وسيعزز المنتدى أيضاً التفاعل ما بين العلم والسياسات من خلال نشر تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. كما أنجزت إصلاحات موازية لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه المنظمة الرئيسية في الأمم المتحدة لتنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز قدرته على متابعة تحقيق التنمية المستدامة. كما عُزز أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية المسؤولة عن إعداد جدول الأعمال العالمي للبيئة.

٢ - التقرير العربي حول التنمية المستدامة كأداة في يد الحكومات العربية

في هذا السياق، أطلقت مفاوضات ومشاورات وتحققت إصلاحات متعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية أيضاً. فاستجابة لمؤتمر ريو+٢٠، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مع شريكيها، برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية، عدة مشاورات إقليمية رئيسية بشأن التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستجابة للإصلاحات المؤسسية العالمية ولإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أنشأت الإسكوا المنتدى العربي حول التنمية المستدامة الذي عقد اجتماعه الافتتاحي في الأردن في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني للمنتدى في البحرين في أيار/مايو ٢٠١٥، ليتزامن مع اجتماع إقليمي هام آخر حول وسائل تنفيذ التنمية المستدامة. وتحضيراً لهذين الاجتماعين، وبناءً على طلب الحكومات العربية،[٦] لعبت الإسكوا دوراً قيادياً في وضع هذا الإصدار النموذجي للتقرير العربي حول التنمية المستدامة، وهو الأول من نوعه في المنطقة، وترد أهدافه في الإطار أدناه.

يأتي هذا التقرير كثمرة تعاون بين الشركاء الإقليميين، وهو بمثابة حجر الأساس لبناء قاعدة معارف حول التنمية المستدامة

وقد تعاونت الإسكوا في إعداد التقرير العربي حول التنمية المستدامة مع شركائها في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمية، كما مع مجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين، تحت مظلة جامعة الدول العربية. وعلى هذا، يمثل التقرير جهداً تعاونياً للشركاء الإقليميين، يركز على تحديد خط أساس في المعرفة بشأن التنمية المستدامة ويمهّد الطريق لإحراز تقدم في إصدارات المستقبل.

[٤] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، United Nations (2013) A Life of Dignity for All: accelerating progress towards the Millennium Development Goals and advancing the United Nations development agenda beyond 2015, Report of the UN Secretary-General, A/68/202, para. 75.

[٥] United Nations (2014) The Road to Dignity by 2030: Ending Poverty, Transforming All Lives and Protecting the Planet, Synthesis of the Secretary-General On the Post-2015 Agenda, 4 December 2014، إصدار مسبق

[٦] قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة والدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا

الإطار: أهداف التقرير العربي حول التنمية المستدامة

- تحسين التفاعل ما بين العلم والسياسات وإمكانية حصول الحكومات العربية وغيرها من ذوي العلاقة الإقليميين على المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- استعراض التقدم المحرز في التنمية المستدامة ووجهاتها في المنطقة العربية عبر القضايا المواضيعية ذات الأولوية، بالاعتماد على أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المقترحة.
- تقييم فجوات وفرص تحقيق الحوكمة والشروط التمكينية والوسائل اللازمة لتنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة.
- استكشاف التبعات الإقليمية المحتملة لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المنطقة العربية، كما على الأولويات الوطنية، واستكشاف الثغرات والقدرات اللازمة للتنفيذ.
- المشاركة والتعاون مع الدول ومع ذوي العلاقة في المنطقة لتحفيز العمل وتعزيز تنفيذ التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.
- تقديم مادة إلى المنتدى العربي حول التنمية المستدامة والربط مع الإطار المؤسسي العالمي والعمليات العالمية (بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي).

الجمهور المستهدف

يشمل **الجمهور الذي يستهدفه** التقرير الحكومات العربية وواضعي السياسات والمفاوضين وذوي العلاقة الآخرين المشاركين في التنمية المستدامة وجمهوراً أوسع من الحكومات والمؤسسات التي تشارك في عمليات التنمية المستدامة العالمية.

نطاق التقرير ومخططه

في منتصف عام ٢٠١٤، أجريت عملية استطلاعية مفصّلة أسفرت عن ورقة تحدّد نطاق التقرير وأهدافه والنهج المقترحة لإعداده، وبيّنت كيف تساهم كل التقارير والأوراق الخلفية في وضع الصيغة النهائية للتقرير. وحدّد نطاق التقرير على أساس نتائج مشاورات واسعة النطاق. وكما هو مبين في الشكل أدناه، تتمحور محتويات الإصدار النموذجي للتقرير العربي حول التنمية المستدامة حول أربعة فصول موضوعية تغطي: ١) مشهد التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ ٢) التقدم المحرز في التنمية المستدامة ووجهاتها في المنطقة العربية؛ ٣) الحوكمة، والسلام والأمن، ووسائل التنفيذ؛ و٤) نُهج متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم فصل نهائي توصيات لإنشاء إطار مؤسسي إقليمي وخارطة طريق عربية للتنمية المستدامة ولخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المنهجية المتبعة في إعداد التقرير

أعدّ الفريق الرئيسي والمشكّل من الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التقرير بالاستناد إلى مجموعة من تقارير الخبراء تناولت العناصر التمكينية ووسائل تنفيذ التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أوراق خلفية حول قضايا مواضيعية ذات أولوية، وعدة تقارير وطنية لتقييم التنمية المستدامة، وتحليلات إحصائية (بما

فيها تحليل الثغرات في البيانات وتحليل الوجهات)، وبحوث مكتبية إضافية حسب الاقتضاء. وعُرض عدد من هذه التقارير ونوقش في اجتماع للخبراء عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتقدّم وثيقة منفصلة تفاصيل عن المنهجية المتبعة في وضع التقرير، يمكن الاطلاع عليها على صفحة الإنترنت http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=3572a.

الشكل: مخطط التقرير العربي حول التنمية المستدام

٣- التفاعل ما بين العلم والسياسات في المنطقة العربية

شهد مفهوم التنمية المستدامة رواجاً استثنائياً على مدى العقدين الماضيين، فغدا يتخلل جداول أعمال الحكومات والشركات وكذلك البرامج التعليمية والبحثية في كافة أنحاء العالم[٧]. وهو مفهوم قوي يحاول التوفيق ما بين أطراف "ثالوث" يبدو في ظاهر الأمر أنه "لا يمكن التوفيق" بينها، ثالوث النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإدارة البيئية[٨]. ولعل أحد نجاحات التنمية المستدامة يكمن في قدرتها على أن تكون بمثابة مقايضة كبرى بين المهتمين بالطبيعة والبيئة، وبين من يثمّنون التنمية الاقتصادية، وبين من هم مكرّسون لتحسين الظرف الإنساني[٩].

تفتقر المنطقة العربية إلى التعاون الفعّال بين العلم ووضع السياسات

أما في الممارسة العملية، فقد كان من شأن الطبيعة المتعددة التخصصات والشاملة والمتكاملة التي تميّز التنمية المستدامة أن جعلت منها أمراً صعب التنفيذ. واستجابة لضرورة بذل جهد بحثي متعدد

[٧] Bettencourt L and Kaur J (2011) 'Evolution and Structure of Sustainability Science', PNAS, December 6, 2011; vol 108; n49

[٨] Ghosh N (2008) The Road from Economic Growth to Sustainable Development: How was it traversed?, MCX Academia of Economic Research, India

[٩] Kates R, Parris T and Leiserowitz A (2005).

التخصصات، برز علم الاستدامة ليجمع بين أبحاث مختلفة التخصصات لمعالجة مشاكل مشتركة. ونشأت من علم الاستدامة مجموعة من المفاهيم الجديدة التي تهدف إلى تفسير التنمية المستدامة تفسيراً أفضل وإلى دعم تطبيقها.[١٠] وبرز حقل **التفكير النُظمي** في محاولة لمساعدة متّخذي القرار على دمج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تساعد على تعميق الفهم لتبعات قراراتهم السياساتية والاستثمارية **والمقايضات والتآزرات** فيما بينها.

على هذا، تتطلب صياغة سياسات التنمية المستدامة قاعدة أدلة أوسع بكثير. وفي الواقع، أصبحت المعرفة بأشكالها جميعا، بما في ذلك المعرفة العلمية، عنصراً متزايد الأهمية في صنع السياسات، وكثيراً ما تكون ضرورية لتقديم حلول للمشاكل المجتمعية التي تعيق التنمية المستدامة. ويعرّف التفاعل ما بين العلم والسياسات كعملية اجتماعية تشمل العلاقات بين العلماء وبين غيرهم من الجهات الفاعلة في عملية وضع السياسات وتسمح بتبادل الآراء والتطور المشترك للمعرفة بهدف إثراء مسارات اتخاذ القرار.[١١] وأصبح ينظر إلى هذا التفاعل كأحد الجوانب الهامة **للحوكمة** في الألفية الجديدة.

وفي المنطقة العربية، وهي من بين مناطق أخرى يهيمن عليها ضعف الحوكمة، نادراً ما تستخدم العلوم وأشكال المعرفة الأخرى – على ضعفها – في صنع السياسات بفعالية، كما أن متّخذي القرار السياسي لا يطلعون العلماء دائماً على احتياجاتهم من المعرفة العلمية لتشكّل أساساً لصنع القرار السليم.

ومن بين الأهداف الهامة للتقرير العربي حول التنمية المستدامة تحسين التفاعل ما بين العلم والسياسات وإمكانية الحصول على المعلومات والبيانات والموارد المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، التي يمكن أن يستخدمها صانعو القرار لرسم سياسات قائمة على الأدلة وأن يستفيد منها ذوي العلاقة في الدعوة إلى تحسين الحوكمة.

استعراض قاعدة الأدلة لتنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية

يتألف إطار الأهداف الإنمائية للألفية الأصلي من سبعة أهداف ترصد من خلال مجموعة من ٦٠ مؤشرا بتجميعها ورفع تقارير بشأنها على المستوى الوطني. ويكشف استعراض للبيانات المتضمنة في قاعدة البيانات العالمية للأهداف الإنمائية للألفية لبلدان عربية مختارة (الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية والعراق والمغرب ومصر)[١٢، ١٣] عن ثغرات كبيرة في قدرات الدول في المنطقة العربية على تجميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، إذ لا يمكن جمع سوى حوالي ٤٢% من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الـ ٤٥ المتوقع جمعها من طرف الحكومات الوطنية للبلدان العربية الستة مستخدمة الإحصاءات الرسمية الخاصة بها. أما المؤشرات الـ ٥٨% المتبقية فهي إما تعتمد على الإحصاءات التي جمعتها وكالات دولية لبعض الدول (٢٤ في المائة) أو التي لم يتسنّى جمعها لأي دولة من هذه الدول

[١٠] Allen C (2015) The Institutional Framework of Sustainable Development in the Arab Region: Integrated Planning for the Post-2015 تقرير أعدته الإسكوا كوثيقة خلفية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة

[١١] Van den Hove S (2007) "A Rationale for Science-Policy Interfaces", in Futures, 39:7, 2007.

[١٢] اختيرت هذه الدول لأنها ١) ممثلة جغرافيا للمنطقة العربية؛ ٢) متطورة نسبيا اقتصادياً واجتماعيا، وبالتالي، يمكن توقع أن تكون لديها قدرة جيدة بشكل معقول على القيام برصد الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة و٣) أصدرت جميعها تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. أما تقييم كل بلد في المنطقة فيتخطى نطاق هذه الدراسة.

[١٣] أنظر Smith R (2015) Sustainable Development Monitoring in the Arab Region: A Review of Country Experiences and Recommendations for the Post-2015 Agenda، تقرير أعدّته للإسكوا كوثيقة خلفية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة

(٣٤%). ولا ينتج أي من الدول المختارة إحصاءات رسمية لأكثر من ٢٧ مؤشراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الـ ٤٥. ويحتوي كثير من السلاسل الزمنية الموجودة على نقاط بيانية لسنوات قليلة فقط بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤، ممّا يحدّ القدرة على تقييم وجهات تطور المؤشر.

تغطي بيانات إحصائات ٦ بلدان عربية مختارة ١٩ فقط من المؤشرات الـ ٤٥ للأهداف الإنمائية للألفية

وفي حين أن الاستعراض قيّم مجموعة دالّة لستة بلدان من المنطقة العربية فقط، إلا أن هذه الدول متقدمة نسبياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولذا فإنها توفر تمثيلاً معقولاً للقدرات في المنطقة (مع أن ترتيب الدول العربية الأقل نمواً يتوقع أن يكون في مرتبة أدنى). واستناداً إلى ما ورد أعلاه، يمكن الاستخلاص بأن قاعدة الأدلة والقدرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية يمكن أن تعتبر متواضعة في أحسن الأحوال[١٤]، ما يلقي بدوره الضوء على أحد التحديات الرئيسية لتحسين التفاعل ما بين العلم والسياسات كما أسلفنا أعلاه.

استعراض قاعدة الأدلة لمؤشرات التنمية المستدامة

استعرضت تجربة بلدان عربية مختارة في رصد مؤشرات التنمية المستدامة، بهدف تسليط الضوء على: ١) القدرات الإقليمية لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، و٢) مدى اطلاع الدول العربية على إطار مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية[١٥] الذي وضع في إطار *المبادرة العربية للتنمية المستدامة* ومدى استفادة هذه الدول منه. ونظراً لضعف التنفيذ، خفّضت مجموعة المؤشرات في وقت لاحق من ٨٨ إلى ٤٤ مؤشراً ستكون إلزامية للبلدان في المنطقة جميعا. وقد بيّن الاستعراض، الذي ركّز على الدول العربية الستة نفسها التي قيّمت أعلاه، عدداً من القضايا المشتركة بين الدول:[١٦]

- تفتقر عمليات جمع مؤشرات التنمية المستدامة ووضع تقارير عنها في الدول العربية مدمجة إلى الإدماج في البنى المؤسسية الوطنية والإقليمية، إذ يتمّ تشكيل فريق جديد للمشروع في كل مرة يعدّ فيها تقرير، ممّا يقلل من فرص بناء القدرات والتعلم.
- القدرات المهنية لقياس التنمية المستدامة محدودة في معظم الوزارات.
- ينظر إلى مكاتب الإحصاءات الوطنية كمصادر للبيانات مفيدة لا كأجهزة ينبغي أن تلعب دوراً رئيسياً في جمع المؤشرات وإعداد تقارير عنها، كما يفضل أن تقوم بهذا الدور الأخير وزارة التخطيط أو وزارة البيئة، وينظر إلى حد كبير إلى مهمة رصد التنمية المستدامة باعتبارها مهمة بيئية.
- أشير إلى جامعة الدول العربية على أنها لاعب إقليمي رئيسي في رصد التنمية المستدامة، لكنها كانت أقل فعالية بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها. فهي قادرة على جمع الأطراف المختلفة وبناء توافق في الآراء، لكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للرصد والمتابعة.

---

[١٤] Smith (2015).

[١٥] مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية مجموعة من ٨٤ مؤشراً أصدرتها أصلاً جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا عام ٢٠٠٧ (ونشرت لاحقاً في عام ٢٠١٢). http://www.escwa.un.org/divisions/sd/pubs/index.asp?PubNUM=SDI-2011

[١٦] أنظر الهامش ١٢ أعلاه.

مؤشرات التنمية المستدامة والبيانات في المنطقة العربية: تحليل للثغرات

أجري استعراض آخر لتوفير تحليل دلالي أولي لتوافر البيانات في المنطقة العربية عبر مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة.[١٧] فاستخدمت أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المقترحة كإطار لجمع قائمة من مؤشرات التنمية المستدامة من مجموعات مختلفة للمؤشرات شملت: الإطار الشامل لمؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية[١٨]؛ وقائمة قصيرة من المؤشرات للإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة؛[١٩] والتقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣[٢٠]؛ ومؤشرات شبكة حلول التنمية المستدامة المقترحة لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧[٢١]؛ ومجموعة المؤشرات لقياس التنمية المستدامة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٢]؛ وأخيراً مؤشرات إضافية مستمدة من تقارير التنمية المستدامة الإقليمية الأخيرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا[٢٣] واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٢٤] .

هكذا اختيرت لتحليل الثغرات قائمة موحدة من ٨٧ مؤشراً من مؤشرات التنمية المستدامة.[٢٥] ولاستعراض مدى توفر البيانات في المنطقة العربية، تجاوز الاستعراض البيانات الرسمية الوطنية لتُشمل قواعد بيانات رسمية للأمم المتحدة والبنك الدولي، لتقديم نظرة عامة واسعة عن توفر بيانات التنمية المستدامة لدعم عملية صنع القرار والرصد في المنطقة العربية.[٢٦] وقيّم التقرير مدى توفر البيانات للفترة من عام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠١٣ للمنطقة العربية والمناطق الفرعية الأربع (دول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان الأقل نمواً، والمشرق، والمغرب) من خلال مجموعة المؤشرات المقترحة.

يلخص الإطار أدناه نتائج تحليل الثغرات للمنطقة العربية ككل، حيث لا تتوفر بيانات كافية تمكّن احتساب الوجهة الأساسية (أي لا تتوفر على الأقل نقطتان بيانيتان) إلا لـ ٦٦% من المؤشرات. ولم تتوفر لحوالي ٣٤% من مؤشرات التنمية المستدامة بيانات كافية لإنشاء وجهة ما، ولم تتوفر لحوالي ٢٠ في المائة من هذه المؤشرات بيانات على الإطلاق. وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، نلحظ ثغرات في البيانات في البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص، حيث لا تتوفر لما يقرب من نصف (٤٣%) المؤشرات أية بيانات أو تتوفر نقطة بيانات مفردة فقط. غير أن هناك ثغرات كبيرة في البيانات عبر المناطق الفرعية الأربع جميعها. ومن اللافت أن توفر البيانات كان أعلى في المشرق والمغرب، وتبدو المستويات الأعلى لتوفر البيانات في كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب.

---

[١٧] أنظر Allen C, Hamati K, Al Ashkar R (2014) Sustainable Development Indicators and the Arab Region: Gap Analysis Summary Report, تقرير أعدّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإسكوا كمساهمة في التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

[١٨] استندت إلى حد كبير على مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة الشاملة التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة. مؤشرات التنمية المستدامة العربية متاحة على: http://www.escwa.un.org/divisions/sd/pubs/index.asp?PubNUM=SDI-2011

[١٩] مقترح لإطار استراتيجي عربي للتنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٢٥. (http://css.escwa.org.lb/SDPD/3315/2.pdf).

[٢٠] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ (http://www.escwa.un.org/sites/arabmdg13/).

[٢١] Sustainable Development Solutions Network (2014) Assessing Gaps in Indicator Availability and Coverage http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2014/07/Assessing-Gaps-in-Indicator-Availability-and-Coverage.pdf

[٢٢] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٤) قياس التنمية المستدامة: http://www.unece.org/stats/sustainable-development.html

[٢٣] UNECA (2012) Sustainable Development Report on Africa IV: Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development

[٢٤] UNECLAC (2013) Sustainable Development in Latin America and the Caribbean: Follow-up to the UN Development Agenda beyond 2015 and to Rio+20.

[٢٥] اختيرت القائمة القصيرة المكوّنة من ٩٣ مؤشراً على أساس مجموعة من المعايير، مع تفضيل المؤشرات التي ضمنت في مجموعات متعددة وكانت تتوافق مع أهداف وغايات التنمية المستدامة الـ ١٧. لمزيد من التفاصيل أنظر Allen et al (2014)

[٢٦] للحصول على قائمة بمصادر البيانات، أنظر Allen et al (2014)

إطار: تحليل الثغرات في مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية[٢٧]

صنّف توفر بيانات ٨٧ مؤشراً اختيرت من بين مؤشرات التنمية المستدامة إلى ١ من ٤ فئات على النحو التالي: "بيانات غير متوفّرة" أو "نقطة بيانية واحدة" أو "نقطتين بيانيتين" أو "ثلاث نقاط بيانية أو أكثر". وعلى هذا النحو لا تكون هناك للمؤشرات المصنّفة في فئة "بيانات غير متوفّرة" أو فئة "نقطة بيانية واحدة" بيانات كافية لتحديد وجهة معينة (إذ يتوفر لها أقل من نقطتين بيانيتين).

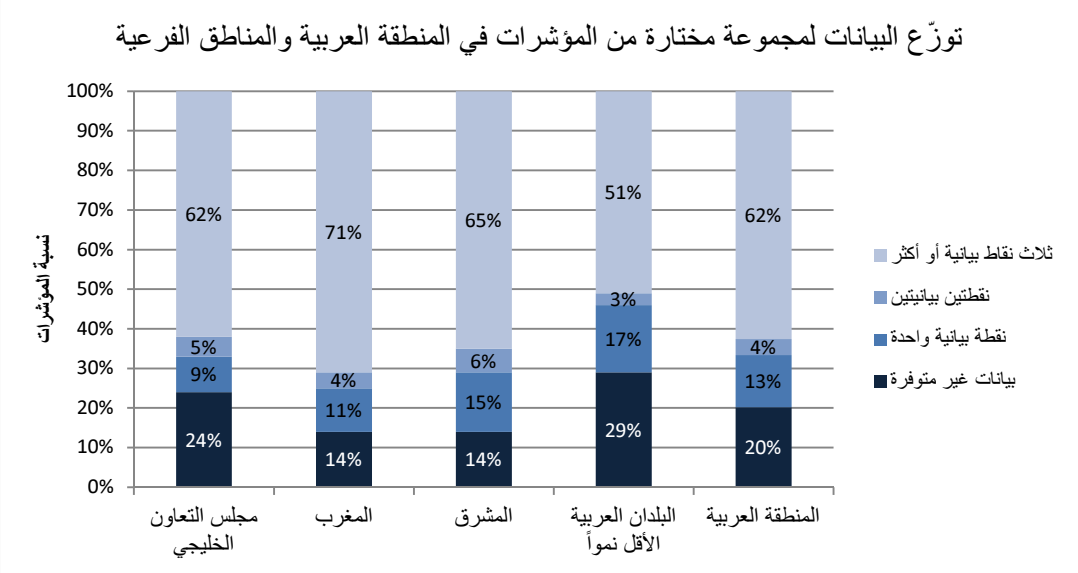

ولتعزيز قدرات جمع البيانات في المنطقة العربية، ينبغي تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية وتحسين شفافية المعلومات إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاتفاق على مجموعة أصغر من مؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية الأكثر ملاءمة للمنطقة العربية (مثلاً ٢٥) وضمان توفيرها على مر السنين لإتاحة الفرصة لتحديد الوجهات. وبغية تحسين البيانات البيئية، يتعين تشجيع استخدام نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية بفعالية[٢٨] في المنطقة العربية. وأخيراً، يمكن إقامة شراكة إقليمية بشأن بيانات التنمية المستدامة. ويورد القسم ٧ من هذا الملخص توصيات أكثر تفصيلا بهذا الشأن.

٤- نهج التقرير العربي حول التنمية المستدامة في التغلب على تحدي الافتقار إلى بيانات كافية

استجابة لتحدي الافتقار إلى بيانات كافية المشار إليه أعلاه، وضع فريق التقرير العربي حول التنمية المستدامة نهجاً عملياً للتغلب على الثغرات الموجودة وتقديم صورة عامة جيدة عن حالة ووجهات التنمية المستدامة في المنطقة. وكما ذكرنا أعلاه، كانت جامعة الدول العربية قد وافقت على قائمة أقصر تتكون من ٤٤ مؤشراً ذا أولوية لرصد التنمية المستدامة مستخلصة من المجموعة الأوسع التي تتكون من ٨٨ مؤشراً مدرجة في إطار "مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية"[٢٩]. واعتبرت هذه القائمة

[٢٧] لمزيد من التفاصيل، أنظر Allen et al (2014)
[٢٨] System of Environmental-Economic Accounting: https://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seea.asp
[٢٩] http://www.escwa.un.org/divisions/sd/pubs/index.asp?PubNUM=SDI-2011

المختصرة نقطة انطلاق مناسبة لتقديم لمحة عامة حول التقدم المحرز على المستوى الإقليمي. وبعدئذٍ، قورنت المجموعة مقابل قائمة أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المقترحة، وأدرج عدد من المؤشرات الإضافية لمعالجة عدة ثغرات تتعلق بالنوع الاجتماعي والعمالة وتغيّر المناخ والحوكمة.[٣٠]

جمعت البيانات من قواعد البيانات الرسمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. واستعرضت الوجهات في المنطقة العربية ككل وكذلك للمناطق الفرعية الأربع عبر مجموعة من ٥٣ مؤشرا. وبسبب الثغرات الكبيرة في توفر البيانات عبر بلدان المنطقة العربية، اعتمدت المنهجية على نقطتين بيانيتين فقط (واحدة لفترة تسعينات القرن الماضي وأخرى للقرن الحادي والعشرين)، ما وفّر تحليلاً أساسياً للوجهات فيما بين العقدين لكل مؤشر من المؤشرات. واستند التقييم لكل مؤشر، قدر الإمكان، على تطور المؤشر بين عام ١٩٩٠ وبين آخر عام توفرت له بيانات للمنطقة العربية. وكانت المنهجية شبيهة بتلك التي استخدمت للتقرير العربي حول الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣.[٣١]

وللمساعدة على تفسير الوجهات وعرضها على مدى *العقدين الماضيين*، استخدمت "رموز الطقس" لتبيان ما إذا يمكن اعتبار الوجهات مواتية (تحسّنت) أم غير مواتية (ساءت) (أنظر **الجدول** أدناه). وكثيراً ما تستخدم هذه الرموز لقياس التقدم المحرز مقابل هدف كمي محدد، ولكن، نظراً للافتقار إلى مثل هذه الأهداف في المنطقة العربية عبر معظم القضايا المواضيعية التي استعرضت، استخدمت الرموز لتقييم تطور الوجهات مسلطة الضوء على ما إذا يمكن اعتبار الوجهة المعنية مواتية (تحسّنت) أو غير مواتية (ساءت).

الجدول: منهجية تخصيص رموز الطقس لتقييم الوجهات[٣٢]

الرمز	التفسير	قواعد تعيين الوجهات
	الوجهة مواتية بوضوح بالعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة	> 30% تغيّر إيجابي
	الوجهة غير مواتية بوضوح بالعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة	> 30% تغيّر سلبي
	التغيّر في الوجهة **مواتٍ باعتدال** بالعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة	١٠%–٣٠% تغيّر إيجابي
	التغيّر في الوجهة **غير مواتٍ باعتدال** بالعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة	١٠%–٣٠% تغيّر سلبي
	لا توجد وجهة واضحة أو هناك تغيّر طفيف	تغيّر بمقدار يتراوح من -١٠% إلى +١٠%
!	البيانات المتوفرة غير كافية لتحليل الوجهات	

وبالإضافة إلى استعراض مدى مواتاة الوجهات باستخدام رموز الطقس على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، قيست أيضاً قيمة المتوسط الإقليمي للمنطقة العربية لكل مؤشر مقابل متوسط عالمي أو غاية من غايات هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، حيثما توفر ذلك وكان قابلاً للتطبيق. واستخدم الاستعراض إشارات المرور (الأحمر أو الأخضر) لمقارنة المنطقة العربية بالمتوسطات العالمية كما بغايات الأهداف الإنمائية للألفية (أنظر **الجدول** أدناه). غير أنه يوصى أن يركز مثل هذا التقييم لأهداف

[٣٠] Allen and Hamati 2015, Sustainable Development Indicators and the Arab Region: Trend Analysis Summary Report
[٣١] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ٢٠١٣.
[٣٢] Allen and Hamati 2015.

التنمية المستدامة في التقارير التي ستعدّ في المستقبل على استعراض التقدم المحرز مقابل غايات كمية محددة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفقا للتوصيات بشأن الثغرات في البيانات التي نوقشت سابقاً، ستستعرض المؤشرات القائمة من حيث أهميتها، بغية التوصل إلى مجموعة أقل من مؤشرات التنمية المستدامة تكون أكثر صلة بالواقع.

الجدول: منهجية لتخصيص رموز إشارات المرور لتقييم الوجهات[٣٣]

الرمز	التفسير	قواعد تعيين الوجهات
	يشير **الأخضر** إلى أن أداء المنطقة العربية مساو أو أفضل من **المتوسط العالمي** للمؤشر ، أو أن المنطقة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق غاية الهدف الإنمائي من الأهداف الإنمائية للألفية	=/> المتوسط العالمي أو الغاية
	يشير **الأحمر** إلى أن أداء المنطقة **العربية** أسوأ من **المتوسط العالمي** للمؤشر، أو أنها لن تحقق غاية الهدف الإنمائي من الأهداف الإنمائية للألفية	< المتوسط العالمي أو الغاية

٥- لمحة عامة حول وضع التنمية المستدامة في المنطقة العربية والتقدم المحرز فيها

يعرض **الجدول** أدناه موجزاً للتقدّم الذي أحرزته المنطقة العربية ككل، وهو منظم على أساس أهداف التنمية المستدامة العالمية الـ ١٧ المقترحة. وتنبغي قراءة **الجدول** من اليمين إلى اليسار بطريقة تعكس التسلسل الزمني للتقدم المحرز لكل مؤشر على مدى العقدين الماضيين (الوجهة موضحة باستخدام رموز الطقس) على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي كليهما، وتؤدي إلى الوضع الراهن لكل مؤشر للمنطقة العربية ككل (موضح باستخدام رموز إشارات المرور). على سبيل المثال، يعني رمز الطقس المشمس مع إشارة المرور الحمراء تحسينات كبيرة، لكن الوضع لا يزال أقل من المتوسط العالمي ويحتاج إلى تحسين.

علاوة على ذلك، بينما تعرض المؤشرات المفردة تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أحياناً كثيرة إلقاء نظرة على مجموعة من المؤشرات للحصول على الصورة الكاملة لوضع وتحديات وفرص هدف التنمية المستدامة قيد النظر. فمثلاً، للحصول على الصورة الكاملة للتحديات الكبيرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، من الضروري النظر، من بين جملة أمور أخرى، في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من الرجال والنساء (المؤشر الفرعي ٤-٣)، ومعدلات التحاق المرأة بالتعليم الابتدائي والمدارس الثانوية، وإمكان الوصول إلى شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، ونسبة عمالة الإناث (المؤشر الفرعي ٨-٥(ب))، ونسبة الإناث إلى الذكور في العمالة الهشة (المؤشر الفرعي ٨-٧)، والنسبة المئوية للإناث إلى الذكور في أعلى وأدنى فئات التقسيم الخمسي لمستويات الدخل، والنسبة المئوية للإناث إلى الذكور في الوفيات الناجمة عن الكوارث، ونسبة الإناث إلى الذكور في خسائر سبل العيش الناجمة عن الكوارث. كذلك تمثل قلة توفر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس أحد التحديات التي تحدّ من التفاعل ما بين العلم والسياسات.

[٣٣] Allen and Hamati 2015.

الجدول: لمحة عامة حول التقدم المحرز والوجهات عبر مؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية للمنطقة العربية ككل والمناطق الفرعية

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
الهدف ١ : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	فقر الدخل	١-١ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار (بتعادل القوة الشرائية) في اليوم الواحد							القيمة للمنطقة ككل (٧,٤%) أفضل من المتوسط العالمي (١٤,٥%). الوجهة للمنطقة العربية ككل غير مواتية بوضوح، بزيادة قدرها ٣٤,٥% بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢ في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد. وكانت الوجهة غير مواتية للمناطق الفرعية جميعا، باستثناء المغرب الذي أبدى وجهة مواتية باعتدال وذلك بانخفاض قدره ١٢%. وكانت القيمتان لدول مجلس التعاون الخليجي صفر في العامين كليهما.
	فقر الدخل	١-٢ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني							يبدو في الوجهة للمنطقة العربية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢ تغيّر ضئيل في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. أما على المستوى الإقليمي الفرعي، فقد كانت الوجهة غير مواتية باعتدال للمشرق، بينما أبدت منطقة المغرب الفرعية انخفاضاً مواتياً بوضوح قدره ٤٢%. وكانت القيمتان لدول مجلس التعاون الخليجي صفر في العامين كليهما.
الهدف ٢ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الزراعة	٢-١ الأراضي الصالحة للزراعة ومساحة أراضي المحاصيل الدائمة (مجموع تراكمي)							القيمة للمنطقة العربية (٤,٣%) أقل من المتوسط العالمي (١٠,٨%)، ولم يسجل للمنطقة العربية ككل ولكل منطقة فرعية غير تغيّرات ضئيلة. ومع ذلك، من المثير للاهتمام ملاحظة أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة ازدادت بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ من ٤٥,١ مليون هكتار إلى ٤٥,٧ مليون هكتار.
الهدف ٣ : ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع	الوفيات	٣-١معدل الوفيات دون سن الخامسة							القيمة للمنطقة العربية أدنى من غاية الهدف الإنمائي للألفية. الوجهة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١ مواتية بوضوح للمنطقة العربية (-٣٥,٦%) ولمعظم المناطق الفرعية. أبدت البلدان الأقل نمواً وجهة مواتية باعتدال بانخفاض قدره ١٥%.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
الأعمار	*توفير الرعاية الصحية*	٣-٢ معدل انتشار وسائل منع الحمل							القيمة للمنطقة العربية (٤٦%) أسوأ من المتوسط العالمي (٦٣,٥%). الوجهة للمنطقة العربية ككل بين سنوات ١٩٩٠ وسنوات ٢٠٠٠ مواتية باعتدال، بزيادة قدرها ٢٤% في معدل انتشار وسائل منع الحمل. غير أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الفرعية تخالف هذه الوجهة الإقليمية بانخفاض غير موات باعتدال قدره ٢٢%.
	توفير الرعاية الصحية	٣-٣ التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية							كانت الوجهة للمنطقة العربية ككل بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ مواتية باعتدال بزيادة قدرها ١٣% في انتشار التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية. وبدت وجهة مواتية بوضوح في البلدان الأقل نمواً، في حين أبدى المشرق تحسناً ضئيلاً.
	الحالة التغذوية	٣-٤(أ) الحالة التغذوية للأطفال – النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون نقص الوزن							القيمة للمنطقة العربية (١٤%) أفضل من المتوسط العالمي (١٥%). ولم يطرأ تغيّر ذو شأن على نسبة الأطفال الذين يعانون نقص الوزن على المستوى الإقليمي العربي، ولكن كانت هناك وجهة مواتية بوضوح في دول مجلس التعاون الخليجي (-٦٢%) والمغرب (-٥٧%) والمشرق (-٣١%). غير أن البلدان الأقل نمواً أبدت زيادة غير مواتية باعتدال (+٢٤,٥%).
	الحالة التغذوية	٣-٤(أ) الحالة التغذوية للأطفال – نسبة الأطفال الذين يعانون السمنة المفرطة							القيمة للمنطقة العربية (١٢%) أسوأ من المتوسط العالمي (٦,٣%)، إذ ازدادت نسبة الأطفال الذين يعانون السمنة المفرطة بين سنوات ١٩٩٠ وسنوات ٢٠٠٠ (+١٤%)، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت زيادة غير مواتية بوضوح بلغت ١٠١%. ويخالف المغرب هذه الوجهة الإقليمية بانخفاض موات قدره ١١%.
	التركيبة السكانية-السكان	٣-٤(ب) معدل النمو السكاني – في المناطق الحضرية	-30.9%	-54%	5.0%	-39.1%	-32.6%		أبدى معدل نمو السكان في المناطق الحضرية انخفاضاً واضحاً في عام ٢٠١٣، مقارنة مع العام ١٩٩٠. ومع ذلك، لا يمكن تفسير هذه الوجهة على أنها مواتية أو غير مواتية.
	التركيبة السكانية-السكان	٣-٥ معدل النمو السكاني – في المناطق الريفية	-28.4%	-26.4	-23.4%	-100%	40.7%		انخفض معدل نمو السكان في المناطق الريفية في عام ٢٠١٣ إلى حد كبير بالمقارنة مع عام ١٩٩٠. ومع ذلك، لا يمكن تفسير هذه الوجهة على أنها مواتية أو غير مواتية.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	التركيبة السكانية-السكان	٣-٦ النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية من مجموع السكان	+13.6%	+28.6%	+5.5%	+24.4%	+7.9%		ازداد عدد سكان المناطق الحضرية على المستوى الإقليمي بما يقرب من ١٤% بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣. كما ازداد بدرجات متفاوتة أيضاً في المناطق الفرعية الأربع جميعاً على مدى هذه الفترة، إذ أبدى كل من المغرب والبلدان الأقل نمواً ارتفاعاً في النمو السكاني في المناطق الحضرية. ومع ذلك، لا يمكن تفسير هذه الوجهة على أنها مواتية أو غير مواتية.
	التركيبة السكانية-السكان	٣-٧ النسبة المئوية للسكان في المناطق الريفية من مجموع السكان	-13.7%	-10.6%	-5.9%	-27.7%	-29.5%		تبدي المنطقة العربية ككل بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣ انخفاضاً معتدلاً قدره ١٤% في عدد سكان المناطق الريفية كنسبة مئوية من مجموع السكان. وتبدي المناطق الفرعية جميعها هذه الوجهة بدرجات متفاوتة، وكان أصغر تغيّر في منطقة المشرق. ومع ذلك، لا يمكن تفسير الوجهة على أنها مواتية أو غير مواتية.
	التركيبة السكانية-السكان	٣-٨ نسبة الإعالة (صغار وكبار السن)							القيمة للمنطقة العربية (٦٤%) أسوأ من المتوسط العالمي (٥٣,٦%). وتبدي نسبة الإعالة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ وجهة مواتية باعتدال للمنطقة العربية ككل (-٢٥,٩%)، وأبدت دول مجلس التعاون الخليجي (-٥٣,٦%) والمغرب (-٤١,٢%) وجهة مواتية بوضوح.
الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	مستوى التعليم	٤-١ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي							القيمة للمنطقة العربية (٩٢%) أفضل من المتوسط العالمي (٨٩,١%). ولا تبدي المنطقة العربية ككل بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١١ وجهة ذات شأن في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي. وهذا رغم أن ثلاث مناطق فرعية أبدت زيادة مواتية، وهي أقل البلدان نموا (+٣٧,٥%) والمغرب (+١٥,٥%) ودول مجلس التعاون الخليجي (+١٦,٩%).
	مستوى التعليم	٤-٢ إجمالي الوصول إلى السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي							القيمة للمنطقة العربية (٨٣%) أسوأ من المتوسط العالمي (٩١,٥%). وتبدي المنطقة العربية ككل وجهة مواتية باعتدال في إجمالي الوصول إلى السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي (+١٣,٧%) وهناك وجهة مواتية بوضوح في البلدان الأقل نمواً (+٣٩,٥%).
	محو الأمية	٤-٣ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (المجموع الكلي)							القيمة للمنطقة العربية (٨٦%) أفضل من المتوسط العالمي (٨٤,٣%). وتبدي المنطقة العربية ككل وجهة مواتية باعتدال في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار بزيادة قدرها ٢٦% بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. وكان أداء البلدان الأقل نمواً هو الأفضل، بزيادة مواتية بوضوح (+٧٩%)، وكان أداء المغرب جيداً أيضا (+٣٣%).

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	محو الأمية	٤-٣ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ذكور)							القيمة للمنطقة العربية (٩١%) أفضل من المتوسط العالمي (٨٨,٦%). وعلى المستوى الإقليمي العربي، أبدى معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور أيضاً زيادة مواتية باعتدال قدرها ١٨%. ومرة أخرى، كان أداء البلدان الأقل نمواً هو الأفضل (+٤٥%)، إذ حققت زيادة مواتية بوضوح.
	محو الأمية	٤-٣ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (إناث)							تقارب القيمة للمنطقة العربية (٨٠,٢%) المتوسط العالمي (٨٠%). ويبدي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث في المنطقة العربية زيادة مواتية بوضوح قدرها ٣٩%. ويبدي كل من البلدان الأقل نمواً (+١٩٤%) والمغرب (+٥٢%) والمشرق (+٣١%) زيادات مواتية بوضوح.
الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	النساء في السياسة	٥-١ المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية (%)							القيمة للمنطقة العربية (١٢,٧%) أسوأ من المتوسط العالمي (٢٠,٨%). وتبدي المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية وجهة مواتية بوضوح بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢عبر المنطقة العربية بأسرها (+٣٨٨%) وفي المناطق الفرعية الأربع.
	محو الأمية	٤-٣ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (إناث)							تقارب القيمة للمنطقة العربية (٨٠,٢%) المتوسط العالمي (٨٠%). ويبدي معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث في المنطقة العربية زيادة مواتية بوضوح قدرها ٣٩%. ويبدي كل من البلدان الأقل نمواً (+١٩٤%) والمغرب (+٥٢%) والمشرق (+٣١%) زيادات مواتية بوضوح.
	العمالة	٨-٥ (ب) نسبة عمالة الإناث إلى عددهن الكلي (+١٥)							القيمة للمنطقة العربية (١٩%) أسوأ من المتوسط العالمي (٤٧%). وقد شهدت المنطقة العربية ككل وجهة مواتية باعتدال (+١٨,٨%). وهذا واضح عبر المناطق جميعاً، باستثناء منطقة المشرق، التي لم تبدِ غير تغيّر ضئيل بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١.
	العمالة	٨-٧ نسبة الإناث إلى الذكور في العمالة الهشة		-	-	-	-		القيمة للمنطقة العربية (١٧٧) أسوأ مما في المناطق النامية الأخرى جميعا. لا تبدي المنطقة العربية وجهة ذات شأن لنسبة الإناث إلى الذكور في العمالة الهشة، التي زادت زيادة طفيفة في عام ٢٠١١ مقارنة مع عام ١٩٩١ (+٨,٦%)
الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف	مياه الشرب	٦-١ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه شرب آمنة							القيمة للمنطقة العربية (٨٥%) أدنى من غاية الهدف الإنمائي للألفية (٩١%). ولا تبدو بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ وجهة هامة عبر المنطقة العربية لنسبة للسكان الذين يمكنهم الحصول على مياه شرب آمنة .

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	الصرف الصحي	٦-٢ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مرافق صحية محسّنة							تقارب القيمة للمنطقة العربية (٨٢%) غاية الهدف الإنمائي للألفية (٨٣%). والوجهة لنسبة السكان الذين لديهم إمكانية الحصول على مرافق صرف صحي محسّنة مواتية باعتدال للمنطقة العربية ككل (+١٧,٢%)، بزيادات واضحة في المناطق الفرعية جميعاً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، وخاصة في البلدان الأقل نمواً (+٣٦%).
	توفر المياه	٦-٣ السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من المياه المتوفرة							تزيد القيمة للمنطقة العربية على ١٠٠٠% من المياه المتوفرة. والوجهة للمنطقة العربية ككل غير مواتية باعتدال، بزيادة قدرها ١٨,٣% في السحب السنوي للمياه الجوفية والسطحية. وكانت الوجهة غير مواتية للمناطق الفرعية، وخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي بزيادة قدرها ٤٤,٤% على مدى فترة التسعينات إلى عام ٢٠١٣.
	الطلب على المياه/كفاءة المياه	٦-٤ الاستخدام أو السحب السنوي من المياه – الطلب، جميع الأنواع							الوجهة للمنطقة العربية ككل غير مواتية باعتدال، بزيادة قدرها ٢٨,٣% في السحب السنوي للمياه. وكانت الوجهة غير مواتية لمعظم المناطق الفرعية، وخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي التي كانت لديها زيادة غير مواتية بوضوح قدرها ٤٣,٤%.
	إدارة المياه	٦-٥ معالجة المياه المستعملة حسب الفئة	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل ولا لأي من المناطق الفرعية.
الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	*استخدام الطاقة*	٧-١ حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة (لا مائية)							القيمة للمنطقة العربية (٠,٢٤%) أسوأ من المتوسط العالمي (٤,٢%). وقد شهدت المنطقة العربية ككل وجهة مواتية في حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة محققة زيادة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. وكانت القيم صفراً للبلدان الأقل نمواً ولدول مجلس التعاون الخليجي في العامين كليهما، ولم تتحقق مكاسب إلاّ في المغرب والمشرق. ومع ذلك، يجدر ذكر أنه رغم الزيادة للمنطقة العربية، لا تزال الحصة الفعلية لاستهلاك موارد الطاقة المتجددة في الدول العربية، وقدرها ٠,٢٤% فقط، في المتوسط هامشية.
	استخدام الطاقة	٧-٢ الاستهلاك (التجاري) السنوي للطاقة للفرد الواحد							القيمة للمنطقة العربية (١,٧٨٢ طن من المكافئ النفطي) أفضل من المتوسط العالمي (١,٨٩٠طن من المكافئ النفطي). ووجهة استهلاك الطاقة للفرد الواحد للمنطقة العربية ككل غير مواتية بوضوح، إذ بدت للمنطقة العربية ككل زيادة قدرها ٦٤,٨% بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١. وكانت هذه الوجهة واضحة للمناطق الفرعية جميعاً باستثناء البلدان الأقل نمواً التي أبدت تغيّرا طفيفا.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	إمكانية الحصول على الطاقة	٧-٣ النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية							القيمة للمنطقة العربية (٨٥%) أفضل من المتوسط العالمي (٨٣,١%). وليست هناك للمنطقة العربية ككل وجهة واضحة أو أن هناك تغيّراً طفيفاً في النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء (+١.%). غير أن البلدان الأقل نمواً شهدت زيادة معتدلة قدرها ١٠,٩%.
الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	*أداء الاقتصاد الكلي*	٨-١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي							القيمة للمنطقة العربية (٧،٧٦٥ دولار) أسوأ من المتوسط العالمي (١٠،٦٠٠ دولار). وقد شهدت المنطقة العربية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ وجهة مواتية بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، بزيادة قدرها ٢٦٦%. وكانت هذه الوجهة واضحة في المناطق الفرعية الأربع، وأبدت منطقة المشرق أعلى نسبة مئوية في الزيادة (+٣٠١)، تلتها دول مجلس التعاون الخليجي (+٢٦٤) والبلدان الأقل نمواً (+٢٢٨).
	استدامة المالية العامة	٨-٢ نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل ولا لأي من المناطق الفرعية.
	أداء الاقتصاد الكلي	٨-٣ تكوين رأس المال الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)							القيمة للمنطقة العربية (٢٤,٨%) أفضل من المتوسط العالمي (٢٣%). وقد شهدت المنطقة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ وجهة مواتية باعتدال في تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (+١٣,٩%)، بوجهات مواتية بوضوح في البلدان الأقل نمواً (+٧١%) ودول مجلس التعاون الخليجي (٤٤%) والمغرب (٣٧%)، ووجهة غير مواتية بوضوح في المشرق (-٣٤.%).
	أداء الاقتصاد الكلي	٨-٤ التضخم	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل أو لأي من المناطق الفرعية.
	العمالة	٨-٥(أ) نسبة العمالة إلى عدد السكان (المجموع)							القيمة للمنطقة العربية (٤٤%) أسوأ من المتوسط العالمي (٥٩,٦%). وليست هناك فيما يتعلق بالسكان ككل (أي للذكور والإناث معاً) وجهة واضحة في المنطقة العربية كلها (+٢,٣%) ولا في المناطق الفرعية.
	العمالة	٨-٥(ب) نسبة عمالة الإناث إلى مجموعهن (+١٥)							القيمة للمنطقة العربية (١٩%) أسوأ من المتوسط العالمي (٤٧%). وقد شهدت المنطقة العربية وجهة مواتية باعتدال (+١٨,٨%) في نسبة عمالة الإناث إلى مجموعهن. ويتضح ذلك عبر المناطق الفرعية جميعاً باستثناء المشرق، الذي لم يبدُ فيه غير تغيّر قليل بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١. وكانت النسبة الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغت +٢٩,٤%.
	العمالة	٨-٥(ج) نسبة عمالة الذكور إلى مجموعهم (+١٥)							القيمة للمنطقة العربية (٤٤%) أسوأ من المتوسط العالمي (٧٢,٣%). ولم تتضح بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١ وجهة ذات شأن في نسبة عمالة الذكور إلى مجموعهم في أنحاء المنطقة العربية وفي كل من المناطق الفرعية.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	العمالة	٨-٥(د) نسبة عمالة الشباب إلى مجموعهم (١٥-٢٤ سنة)							القيمة للمنطقة العربية (٢٣%) أسوأ من المتوسط العالمي (٤١,٥%). وقد أبدت المنطقة العربية بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١ وجهة غير مواتية باعتدال، بانخفاض مقداره ١٤,٨%. وشهدت المناطق الفرعية جميعاً وجهة مشابهة: في دول مجلس التعاون الخليجي (-٢٥%) والمغرب (-١٦,٧%) والمشرق (-١٢,٥%) والبلدان الأقل نمواً (-٩,٧%).
	العمالة	٨-٦ العمالة الهشة		-	-	-	-		أبدت المنطقة العربية بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١ زيادة صغيرة في العمالة الهشة مقدارها ٥%. ولم تكن البيانات متوفرة لتكوين وجهات للمناطق الفرعية.
	العمالة	٨-٧ نسبة الإناث إلى الذكور في العمالة الهشة		-	-	-	-		القيمة للمنطقة العربية (١٧٧) أسوأ من المناطق النامية الأخرى جميعا. ولا تبدي المنطقة العربية وجهة ذات شأن في نسبة الإناث إلى الذكور في العمالة الهشة، التي زادت زيادة طفيفة في ٢٠١١ بالمقارنة مع عام ١٩٩١ (+٨,٦%).
	أداء الاقتصاد الكلي	٨-٨ الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي							القيمة للمنطقة العربية (١,٧٥%) أقل من المتوسط العالمي (٢,٣%). ويبدي الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ وجهة مواتية بوضوح في أنحاء المنطقة العربية ككل، بزيادة قدرها ١٥٣,٥%. ويتضح ذلك في المناطق الفرعية جميعا: البلدان الأقل نمواً (+٥١٢,٨%) والمشرق (+٦١,٢%) والمغرب (+٤١٠,٧%) ودول مجلس التعاون الخليجي (+٨٨,٩%).
الهدف ٩: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	*تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*	٩-١ مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان							القيمة للمنطقة العربية (٣٩,٩%) أعلى من المتوسط العالمي (٣٨,١%). وقد ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية وفي كل من المناطق الفرعية إلى حد كبير بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٣، وتبدي الزيادة وجهة مواتية بوضوح.
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٩-٢ عدد المشتركين بخط هاتف ثابت وخلوي لكل ١٠٠ نسمة (ضبط عددي)							ازداد عدد المشتركين بخط هاتف ثابت وخلوي زيادة كبيرة في المنطقة العربية ككل وفي كل من المناطق الفرعية، ما يعكس وجود وجهة مواتية بوضوح.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٩-٣ عدد المشتركين في هاتف خلوي نقال لكل ١٠٠ نسمة							القيمة للمنطقة العربية (١٠٩,٨%) أعلى من المتوسط العالمي (٩٣,١%). وقد ازداد عدد مشتركي الهاتف الخلوي النقال زيادة كبيرة في المنطقة العربية وفي كل من المناطق الفرعية بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٣، ما يعكس وجود وجهة مواتية بوضوح. وتمثل المؤشرات ألف٩-١ إلى ألف٩-٣ خير مثال على الحاجة إلى وضع مؤشرات أكثر صلة بقياس القدرة على الابتكار.
الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	*اللامساواة في الدخل*	١٠-١ نسبة حصة أعلى خمس من فئات التقسيم الخمسي للدخل القومي الإجمالي إلى حصة أدنى خمس	!	!	!	!	!		توفرت بيانات فقط للأردن وتونس والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن، ما أتاح تكوين وجهة "دلالية" فحسب. وعموما، كانت النتائج مختلطة بوجهتين سلبيتين طفيفاً في كل من المغرب واليمن، ووجهات إيجابية في كل من الأردن وتونس وموريتانيا وبدرجة أقل في مصر.
الهدف ١١: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	*التأهب للكوارث والتصدي لها*	١١-١الخسارة البشرية الناجمة عن الكوارث (المجموع التراكمي)							شهدت المنطقة العربية ككل في سنوات ٢٠٠٠ زيادة غير مواتية بوضوح في الخسائر البشرية بسبب الكوارث (+٣٦,٤%) بالمقارنة مع سنوات ١٩٩٠. وكانت الوجهة للمغرب (+٢١١,٢%) والمشرق (+٨١%) غير مواتية بصورة خاصة، بينما شهدت البلدان الأقل نمواً (-٢٦%) ودول مجلس التعاون الخليجي (-٣٥%) وجهات مواتية.
	جودة الهواء	١١-٢ تركيز الملوثات في الهواء في المناطق الحضرية	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل أو لأي من المناطق الفرعية.
الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	*النفايات*	١٢-١ توليد النفايات							في عام ٢٠٠٦، أبدى توليد النفايات للفرد الواحد انخفاضاً مواتياً بوضوح في المنطقة العربية بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠ (-٤٤,٧%) وكان الانخفاض أكبر للمشرق (-٥٤%) والمغرب (-٦٩%).
	النفايات	١٢-٢ توليد النفايات الخطيرة	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل أو لأي من المناطق الفرعية.
	النفايات	١٢-٣ معالجة النفايات الخطيرة والتخلص منها (الطريقة)	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل أو لأي من المناطق الفرعية.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
	النقل	١٢-٤ سيارات الركاب لكل ١٠٠٠ شخص							القيمة للمنطقة العربية (٦٧) أدنى من المتوسط العالمي (١٢٣,١). وعموماً، كان هناك تغير طفيف في عدد سيارات الركاب لكل ١٠٠٠ نسمة (-٨,٧%). أما في المناطق الفرعية، فقد شهد كل من المشرق (+٤٨,٦%) والمغرب (+٥٠,١%) زيادتين كبيرتين، في حين شهدت دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً كبيرا (-٤٩,١%). ولم تشهد البلدان الأقل نمواً غير تغيّر طفيف. (*ملاحظة:* يحتاج الرقم لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تحليل لمعرفة ما إذا كان العمال الأجانب مشمولين).
الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	*تغيّر المناخ- تخفيف الأثر*	١٣-١ انبعاثات غازات الدفيئة (بالكيلوغرام لكل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي، بتعادل القوة الشرائية)							القيمة للمنطقة العربية (٠,٤%) مساوية للمتوسط العالمي (٠,٤%). للمنطقة العربية ككل، أبدت انبعاثات غازات الدفيئة بالكيلوغرام لكل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٩ انخفاضاً مواتياً بوضوح (-٣٣,٣%). وكانت هناك وجهات مواتية بوضوح في المشرق (-٣٣,٣%) ودول مجلس التعاون الخليجي (-٣٣,٣%).
	تغيّر المناخ- تخفيف الأثر	١٣-٢ انبعاثات غازات الدفيئة (للفرد الواحد بالطن المتري)							القيمة للمنطقة العربية (٤,٥%) أفضل من المتوسط العالمي (٤,٧%). وتبدي المنطقة العربية وجهة غير مواتية بوضوح لانبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد، بزيادة قدرها ٤٥,٢%. وكانت الوجهات للمناطق الفرعية كما يلي: البلدان الأقل نمواً (+٢٥%) والمشرق (+٥٠%) والمغرب (+٢٩,٢%) ودول مجلس التعاون الخليجي (+٢٦%).
	تغيّر المناخ- تخفيف الأثر	١٣-٣ انبعاثات غازات الدفيئة (مليون طن متري)							تبدي القيمة للمنطقة العربية وجهة غير مواتية بوضوح في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، بزيادة قدرها (+١٠٦%). وقد شهدت المناطق الفرعية جميعها أيضاً وجهة مماثلة: البلدان الأقل نمواً (+١٢١%) والمشرق (+٥٦,٤%) والمغرب (+١٣٠,٧%) ودول مجلس التعاون الخليجي (+١١٤,٤%).
الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	*تدهور المناطق الساحلية*	١٤-١ النسبة المئوية لمن يعيشون في المناطق الساحلية من مجموع السكان							بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، لم تكن هناك وجهة واضحة أو كان هناك تغيّر طفيف في النسبة المئوية لمن يعيشون في المناطق الساحلية من مجموع السكان للمنطقة العربية ككل (-٣,٨%) كما للمناطق الفرعية.
	سلامة البيئة البحرية	١٤-٢ المتوسط السنوي لصيد الأسماك (طن متري)	+55.1	+292.9	+30.7	+82.3	+45.4		في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، ازداد المتوسط السنوي لصيد الأسماك في المنطقة بنسبة ٥٥%. وكانت الزيادة الأعلى في البلدان الأقل نمواً، ويليها المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، وكان المتوسط لبلدان المغرب هو الأعلى حجما.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	*النظام الإيكولوجي*	١٥-١ المناطق المحمية كنسبة مئوية من المساحة الكلية							القيمة للمنطقة العربية (٧,٦%) أدنى من المتوسط العالمي (١٣,٧%). وقد شهدت المنطقة العربية في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ وجهة مواتية بوضوح في النسبة المئوية للمناطق المحمية (+١٣٠,٣%). وشهد كل من المشرق (+١٨٤,٦%) ودول مجلس التعاون الخليجي (٣٣١%) زيادة مواتية بوضوح. ولكن لم يبد غير تغيّر قليل للمنطقتين الفرعيتين الأخريين، أي البلدان الأقل نمواً والمغرب.
	النظام الإيكولوجي	١٥-٢ الغطاء النباتي							للمنطقة العربية ككل، في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، تتبدى وجهة للغطاء النباتي غير مواتية باعتدال (٢٣%). ويعود ذلك أساساً إلى وجود انخفاض معتدل في البلدان الأقل نمواً (-٢٧%)، لكن المشرق يبدي وجهة مواتية باعتدال، بزيادة قدرها ١٢,٩ في المائة.
	الأنواع البيولوجية	١٥-٣ النسبة المئوية للأنواع المهددة بالانقراض	!	!	!	!	!		لم تكن البيانات كافية لتبيان وجهة للمنطقة العربية ككل أو لأي من المناطق الفرعية.
الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	*النازحون*	١٦-١ اللاجئون حسب بلد المنشأ (المجموع)							القيمة للمنطقة العربية تزيد على ٢٠% من الإجمالي العالمي، في حين يشكل سكان المنطقة ٥,٢% فقط من إجمالي سكان العالم .وعموماً، ازداد عدد اللاجئين من الدول العربية بنسبة +٥١,٨% بين التسعينات وعام ٢٠١٢، ما يمثل وجهة غير مواتية بوضوح. وكان العدد الإجمالي الأعلى للنازحين من المشرق (١,٦ مليون) ومن البلدان الأقل نمواً (١,٧ مليون)، في حين شهدت المناطق الفرعية كلها زيادات غير مواتية.
	النازحون	١٦-٢ اللاجئون حسب بلد اللجوء (المجموع)							القيمة للمنطقة العربية هي ٤٠% تقريباً من المجموع العالمي، في حين يشكل سكان المنطقة ٥,٢% فقط من إجمالي سكان العالم. وازداد عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء أيضاً بنسبة ٥٤,١% بين التسعينات وعام ٢٠١٢، ما يمثل وجهة غير مواتية بوضوح للمنطقة ككل. غير أن منطقة المشرق الفرعية هي فقط التي شهدت زيادة على مدى الفترة ذاتها (+١٤٨%)، بينما شهدت البلدان الأقل نمواً (-٧٠%) والمغرب (- ٣٩%) ودول مجلس التعاون الخليجي (-٩٦,٧%) جميعها انخفاضات في عدد طالبي اللجوء.

أهداف التنمية المستدامة	الموضوعات الفرعية	مؤشرات التنمية المستدامة	الوجهة للمنطقة العربية	البلدان الأقل نموا	المشرق	المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي	الوضع في المنطقة العربية	ملاحظات
الهدف ١٧ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	التمويل الخارجي	١٧-١ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول العربية، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي		!	!	!	!		القيمة للمنطقة العربية (١١,٨%) أعلى من المتوسط العالمي (٠,٢%). وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة كبيرة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١ للمنطقة العربية ككل (انخفاضاً قدره ٦٩%)، ما يعكس وجهة غير مواتية بوضوح، كما لاتزال هناك حاجة كبيرة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية في المنطقة. أما البيانات الخاصة بالمناطق الفرعية فلم تكن متوفرة.
	التمويل الخارجي	١٧-١ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد التي تتلقاها الدول العربية بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام ٢٠١٠		!	!	!	!		القيمة للمنطقة العربية (٣٣,٣ دولار) أعلى من المتوسط العالمي (٢٠,٣ دولار). وقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد انخفاضاً كبيراً أيضاً بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١١ للمنطقة العربية ككل (انخفاضاً قدره ٦٢%)، ما يعكس وجهة غير مواتية بوضوح. أما البيانات الخاصة بالمناطق الفرعية فلم تكن متوفرة.
	التجارة	١٧-٢ العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي							للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢، تبدي المنطقة العربية وجهة غير مواتية باعتدال للعجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (-٢٠%). وقد انخفض الفائض في المغرب (-٦٥,٤%) ودول مجلس التعاون الخليجي (-١٠,٥%)، في حين تفاقم العجز في البلدان الأقل نمواً (-٩١%) وفي المشرق تحول العجز إلى فائض (+١٥٥%).

٦- استعراض متكامل للتقدم المحرز في التنمية المستدامة ووجهاتها في المنطقة العربية

يبني هذا القسم على اللمحة العامة في **الجدول** أعلاه ليقدم سردا للوجهات وللتقدم المحرز عبر القضايا المواضيعية ذات الأولوية في المنطقة العربية، وذلك على أساس إطار متكامل سيستخدم لتجميع وتحليل المسائل ذات الأولوية المترابطة وقياس التقدم المحرز وتسليط الضوء على الروابط المتداخلة. ويعتمد الإطار المتكامل المحدد في الشكل أدناه على المشاورات التي أجريت مع الحكومات والخبراء والمجتمع المدني وذوي العلاقة الآخرين في المنطقة العربية بشأن أهداف التنمية المستدامة، والتي سلطت الضوء على ضرورة أن تضمن الأهداف التكامل والقدرة على الصمود والتكيف وحقوق الإنسان الأساسية وأن تكون متجذرة في الحوكمة الفعّالة والسلام والأمن[٣٤].

الشكل: إطار متكامل للتنمية المستدامة للتقرير العربي حول التنمية المستدامة [٣٥]

ويقر الإطار بـ:

- الحاجة إلى التركيز في صميم الإطار نفسه على النتائج المتعلقة برفاه الإنسان، القائمة على أساس حقوق الإنسان الأساسية المتفق عليها بموجب القانون الدولي؛

[٣٤] الاجتماع التشاوري العربي حول أهداف التنمية المستدامة، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣. أنظر ورقة النقاش التي أعدتها الإسكوا للاجتماع (٢٠١٣)، القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة (أعدها كاميرون آلان، وريم النجداوي، وجنى البابا أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣)

[٣٥] Allen C 2015.

- الحاجة إلى إدراك الروابط بين الكرامة الإنسانية وحقوق ورفاه الإنسان من جهة وقاعدة الموارد الطبيعية من جهة أخرى – أي أن تحقيق بعض النتائج المتعلقة برفاه الإنسان (كالحصول على المياه والغذاء والطاقة) سيتوقف على قاعدة الموارد الطبيعية وستكون لهذه النتائج تبعات هامة على هذه القاعدة الطبيعية؛

- كي تكون النتائج المتعلقة برفاه الإنسان مستدامة وقادرة على الصمود مع الوقت، لا بدّ من فرض قيود عالمية على استهلاك الموارد. وعلى هذا، يتعيّن على اقتصاداتنا أن تُحوّل وأن "تُفصل" عن التدهور البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الدول أن تعمل معاً لضمان بقاء واستقرار الكوكب (بما في ذلك كل ما يتعلق بنظم الأرض الطبيعية كالمناخ والنظم البشرية كالأمن العالمي والنظم المالية وأسواق السلع)؛

- أهمية اعتبارات الحوكمة والعدالة الاجتماعية والمشاركة والسلام والأمن والمؤسسات السليمة وسيادة القانون في تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة؛

- الحاجة إلى اكتساب وسائل تنفيذ رئيسية، على غرار التمويل والتجارة والتكنولوجيا وبناء القدرات، وأهمية بناء شراكة عالمية للتصدي للثغرات الموجودة.

٦-١ كرامة وحقوق ورفاه الإنسان

تشهد المنطقة انتكاسة كبرى في توفير الرفاه وصيانة حقوق وكرامة الإنسان لشعوبها. ويتضح ذلك في تزايد مستويات الفقر (على أساس خطوط الفقر الوطنية)؛ وتزايد التعرض للصدمات وانخفاض معدلات العمالة، خاصة في الوظائف اللائقة (في ظل الحماية الاجتماعية المتوفرة)؛ والفوارق الشاسعة بين الجنسين؛ وأوجه التفاوت الكبيرة والمتزايدة بين الدول وفي داخلها؛، والتفاوتات الواسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والكفاية المتعلقة بها، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة والأغذية والتغذية والسكن. وتترجم هذه الفوارق إلى اللامساواة في الفرص التي تؤجج السخط والتوتر في المنطقة. ويتضرر جراء ذلك خاصة اللاجئون والسكان النازحون داخليا.

إن تحقيق كرامة الإنسان ورفاهه وفقاً لحقوق الإنسان أمر مركزي للتنمية المستدامة وهو يوفر الأسس الاجتماعية لجهود التنمية جميعها. وسيتطلب ذلك أن تكون التنمية الاقتصادية **شاملة ومنصفة وتوفر فرصاً** للجميع تمكنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم، وذلك بالقضاء على الفقر وتوفير العمالة والعمل اللائق وضمان جودة التعليم ومعالجة اللامساواة في الدخل وبين الجنسين وبين كلّ البشر. وتتطلب كرامة الإنسان أيضاً توفير **ما يكفي من الضروريات الأساسية للحياة**، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والسكن والصحة والطاقة والأغذية والتغذية.

أحد أعمدة التنمية المستدامة هو تحقيق كرامة الإنسان ورفاهه وفقا لحقوق الإنسان

ولسوء الحظ، تتفاقم أوجه اللامساواة مع الحروب والاحتلال والصراعات (بما في ذلك اللامساواة في الحصول على الخدمات الأساسية وفي جودتها) وتؤدي هذه أيضاً إلى تدهور وضع التنمية عموماً (بما في ذلك وضع السكن) في المنطقة العربية، وتزيد إمكانيات التعرّض للمخاطر والخسائر في العديد من الدول.

٦-١-١ الإنصاف والفرص

على مدى العقدين الماضيين، شهدت المنطقة العربية نمواً سكانياً سريعاً، كما أنها تصبح باطراد أكثر تحضراً. لكن عقوداً من أنماط النمو الريعي أدت بالمنطقة لأن تكون الأقل تصنيعاً بين المناطق النامية. ونتيجة لذلك، كان هناك قليل من التغيّر في نسب العمالة.

كان عدد سكان المنطقة في عام ٢٠١٣ حوالي ٣٧٠ مليون نسمة، يعيش ٥٧% في المائة منهم في مناطق حضرية. وعموماً، ظلّ النمو الاقتصادي في المنطقة مرتفعاً نسبياً، إلاّ أن ذلك لم يترجم إلى دخل للجميع أعلى نسبياً، إذ كان الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي للفرد الواحد (٧،٧٦٣ دولاراً في عام ٢٠١٣) أدنى من المعدّلات العالمية، بينما تشهد المنطقة أيضاً في دول مجلس التعاون الخليجي بعضاً من أعلى المتوسطات الوطنية.[٣٦] وما زال معدل نمو إنتاجية العمل (مقاساً بنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى قوة العمل) هو الأدنى في العالم، إذ لم يتجاوز على مدى الفترة بين ١٩٩١ و٢٠١٠ ما متوسطه ١%. وهناك حاجة إلى روابط أوضح بين البرامج التعليمية والتدريب المهني وبين أسواق العمالة لتوجيه نسبة السكان المتعلمين الآخذة في التزايد إلى وظائف لائقة.[٣٧] ويحتاج ذلك بدوره إلى زيادة الاستثمار في التعليم، فمع أن الإنفاق العام على التعليم آخذ في التزايد (١٢,٥% في المائة من الإنفاق الحكومي)، إلا أنه ما زال أقل من المتوسط العالمي (١٤,٢%).

كذلك فإن أوجه اللامساواة، بما في ذلك اللامساواة في الفرص، آخذة في التزايد عبر الانقسامات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما في داخل المناطق الحضرية نفسها، ما يلحق الضرر بمكاسب التنمية البشرية ويؤجج السخط والتوتر في المنطقة. ومع أن انتشار الفقر في المنطقة أدنى بكثير من المتوسط العالمي من حيث المعدلات على أساس خط الفقر الدولي البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم، إلا أن استمرار الفقر يشكل تحدياً للمنطقة، إذ ارتفعت مستوياته من ٣٤,٥% منذ التسعينات إلى ٧,٤% في عام ٢٠١٢. لكن رفع خط الفقر إلى ٢ دولار و٢,٧٥ دولار يزيد معدلات الفقر إلى ١٩% و٤٠% على التوالي[٣٨]، ما يسلط الضوء على تعرّض الشعوب العربية إلى مخاطر الصدمات. وتعطي معدلات الفقر على أساس خطوط الفقر الوطنية رقماً أعلى بكثير وأكثر واقعية، ولم يطرأ على معدلات الفقر تبعاً لخطوط الفقر الوطنية سوى تغيّر طفيف في المنطقة ككل على مدى العقدين الماضيين، لما يقارب ٢٣%.

ومن الصعب قياس اللامساواة في الدخل واللامساواة في الثروة، خاصة في غياب جهود مكثفة للتصدي لهما. لكن هناك مؤشراً واحداً مفيداً في هذا الصدد هو حصة الأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، التي انخفضت على مدى العقد الماضي (من ٣١% في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧% في عام ٢٠٠٩ وانخفضت بنسبة ٢,٧% في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١). وبالإضافة إلى ذلك، هناك نسبة كبيرة من العمال الآن في وظائف في القطاع الغير رسمي، حيث يمثل العاملون في القطاع الرسمي ١٩% فقط من السكان في سن العمل، وليست لديهم سوى تغطية محدودة من الحماية الاجتماعية (على سبيل المثال، تبلغ الحماية الاجتماعية المتمثلة بمعاش الشيخوخة ٣٠% في منطقة الشرق الأوسط و٣٧% في شمال

[٣٦] Bouché N 2015, Perspectives on Inequality Challenges in the Arab Region أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

[٣٧] Jondi S 2015, Employment and Decent Work in the Arab Region أعدته منظمة العمل الدولية كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة

[٣٨] Sarangi N and Abu Ismail K 2015, Economic Growth, Inequality and Poverty in the Arab Region أعدته الأسكوا كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة

أفريقيا، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ٥٢%). ويمثل العمال المهاجرون مجموعة معرضة للمخاطر هامة في المنطقة التي تستضيف نحو ٢٥ مليون عامل مهاجر.[٣٩]

وفيما نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وبالتعليم الثانوي أعلى من المتوسط العالمي، لازالت التفاوتات الواسعة في جودة التعليم، بما في ذلك البنية التحتية للمدارس العامة والمدارس المخصّصة للبنات، تشكّل تحديا، كما أن الاحتلال والصراعات والعنف أيضاً مصادر قلق متزايد على التعليم وجودته في المنطقة.

الشكل: معدلات الفقر في المنطقة العربية وفي المناطق الفرعية التي تتشكل منها – عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٢[٤٠]

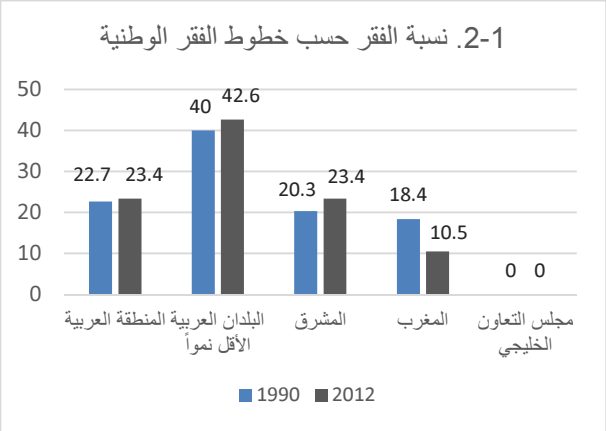

وقد كان هناك انخفاض في الفجوة بين الجنسين في بعض المناطق، لكن التفاوتات ما زالت كبيرة. ففيما يتعلق بتوظيف النساء، كان المتوسط الإقليمي في عام ٢٠١١، وقدره ١٩%، أدنى من المتوسط العالمي، وقدره ٤٧%. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الفرص الاقتصادية، حيث زادت حصة النساء في العمالة المعرضة للمخاطر مقارنة بحصة الرجال على مدى العقدين الماضيين. وفي عام ٢٠١٠، كانت نسبة الإناث إلى الذكور في العمالة المعرضة للمخاطر، والتي بلغت ١٧٧%، أعلى مما في أي من المناطق النامية الأخرى جميعا. وتعاني المنطقة من أكبر لامساواة بين الجنسين في التوظيف على المستوى العالمي، بالرغم من المكاسب النسبية الحديثة العهد ومن تزايد عدد المتعلمات. فنسبة عمالة الإناث إلى الذكور تبلغ فقط ٤٠% في المائة من المعدل العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، لا زال التمييز القانوني ضد المرأة موجوداً في العديد من القوانين في المنطقة العربية. وتشمل القضايا الهامة التي تنبغي معالجتها على وجه السرعة زواج الأطفال والعنف ضد المرأة، كما ينبغي وضع ورصد مؤشرات وغايات لهذه القضايا. كذلك فإن تمثيل المرأة في السياسة وفي مناصب صنع القرار في المنطقة منخفض، ويعزى ذلك أساساً إلى التوجه السائد وثقافة التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية.[٤١]

[٣٩] منظمة العمل الدولية.
[٤٠] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (٢٠١٣)؛ تقديرات مؤشرات التنمية العالمية والإسكوا. القيّم متوسطات مرجحة.
[٤١] Afifi M and El Adawy M 2015, Gender Equality and Women Empowerment in the Arab Region أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة.

الشكل: نسبة عمالة الإناث إلى عمالة الذكور في الدول العربية (متوسط ٢٠٠١-٢٠١٣)[٤٢]

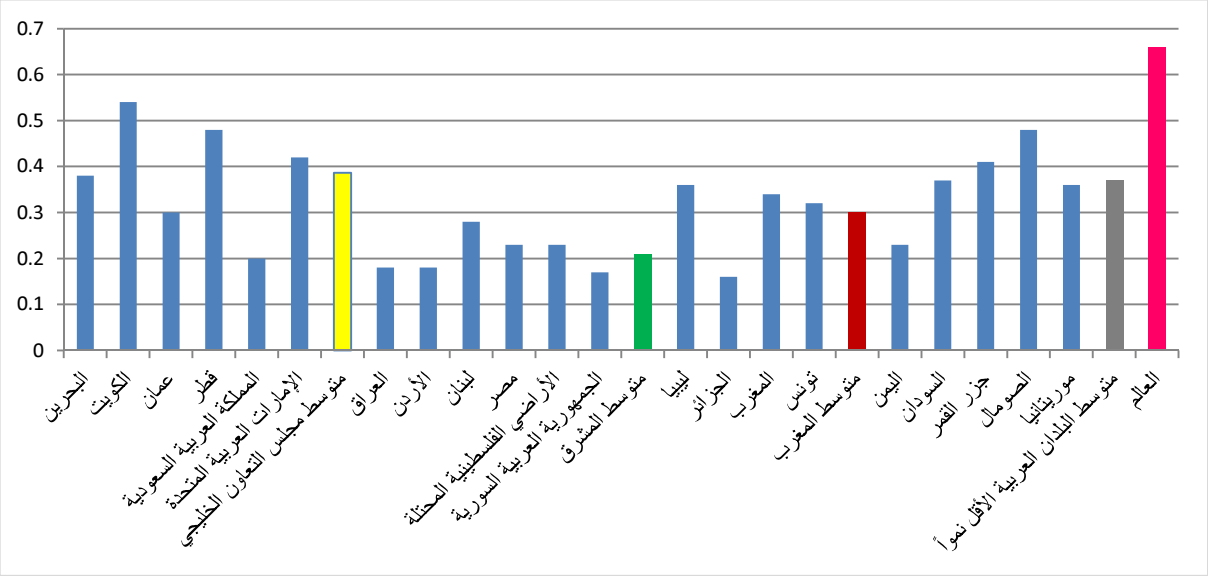

٦-١-٢ الحصول على المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والسكن والطاقة والأغذية وكفايتها

يتطلب تحقيق كرامة الإنسان أيضاً التوفير الكافي والملائم للضروريات الأساسية للحياة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والسكن والرعاية الصحية والطاقة والغذاء. وتشهد المنطقة تبايناً واسعاً في إمكان الحصول على هذه الخدمات وفي نوعيتها.

يختلف توفير خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء على نحو واسع من حيث الجودة، ممّا يبرز الفوارق الكبيرة بين البلدان وبين المناطق الريفية والحضرية في البلدان. فقد وازن النمو السكاني المرتفع المكاسب التي تحققت في إمكان الحصول على المياه الصالحة للشرب في المنطقة، إذ يستمر العجز في البلدان الأقل نمواً. فمثلاً، في عام ٢٠١٢، كان ٦٠% من مجموع سكان المنطقة الذين لا يتوفر لهم إمكان الحصول على خدمات مياه محسّنة يقيمون في البلدان الأقل نمواً، مقارنة بـ ٤٥% في عام ١٩٩٠، وكان ٦٧% منهم يقيمون في المناطق الريفية، بالمقارنة مع ٤٧% في عام ١٩٩٠)٤٣. وأخيراً، كانت معدلات الحصول على مياه الشرب في المناطق الريفية ٧٦%، بالمقارنة مع ٨٥% في المناطق الحضرية، والمعدلان كلاهما أدنى من المتوسطات العالمية التي تبلغ ٨١,٥% و٩٦,٥% على التوالي.[٤٤]
أما فرص الحصول على مرافق الصرف الصحي فآخذة في التحسّن في المناطق الفرعية جميعا، إذ ازدادت في المنطقة ككل من ٦٤% في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥% في عام ٢٠١٢. ويقيم ٧٣% (أي حوالي ٥٣ مليوناً) من الـ ٧٢ مليون نسمة الذين لا يحصلون على خدمات صرف صحي محسّنة في المناطق الريفية، ويقيم ٧١% (أو ٥١ مليوناً) في البلدان الأقل نمواً. ويحصل الجميع تقريباً في ثلاث من المناطق الفرعية الأربع على الكهرباء، لكن هناك نقصاً كبيراً في البلدان الأقل نمواً (مستويات الحصول في

[٤٢] المصدر: Bouché N (2015) استندت الحسابات إلى بيانات منظمة العمل الدولية: نماذج الاقتصاد القياسي للوجهات، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، في تقرير العمالة العالمية، قاعدة بيانات عام ٢٠١٤ (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛* تقدير أولي، p = إسقاطات.
[٤٣] المصدر: مؤشرات التنمية العالمية؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)/منظمة الصحة العالمية
[٤٤] Chouchani C, Karnib A and El Costa D (2015), Water and Sanitation in the Arab Region أعدته الإسكوا كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة. تستند الحسابات إلى قاعدة بيانات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)على الإنترنت – بيانات محدثة عام ٢٠١٢ (أطلع عليها في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤).

المتوسط ٤١% فقط)، حيث تبلغ مستويات الحصول أقل من نصف المتوسط الإقليمي (٨٥%)، وهي لم تشهد غير تحسن طفيف منذ عام ٢٠٠٠.

أما مشكلة الجوع وسوء التغذية في الدول العربية فلا تتعلق بتوفر الغذاء، بل بعدم التكافؤ في التوزيع بين البلدان وضمنها، والأمر كذلك بالنسبة للحصول على الأغذية وجودتها[٤٥]. وبشكل مشابه تعاني صحة الطفل والأم من اللامساواة في توزيع الخدمات الصحية الجيدة وكذلك في الحصول عليها.[٤٦] وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في بعض المناطق الفرعية، لا زال نقص التغذية مستمراً في المنطقة العربية، ولن تتحقق غاية الجوع الخاصة بالهدف الإنمائي للألفية. فنسبة الأطفال الذين يعانون نقص الوزن تبلغ ١٤% (خاصة في البلدان الأقل نمواً) ومعدلات السمنة آخذة في الارتفاع، إذ تضاعفت في دول مجلس التعاون الخليجي وتصل إلى ما يقرب من ٢٠% في منطقة المشرق، كما تزيد المتوسطات الإقليمية كثيراً على المعدلات العالمية (١٢% لدى الأطفال و٢٣,٦% لدى البالغين في المنطقة). وتبلغ نسبة سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة، المقاسة بالتقزم، ٢٢,٤%. وقد شهدت المنطقة حقاً وجهات مواتية بوضوح في معدلات وفيات الأمهات والأطفال في أنحاء المنطقة، إلا أن البلدان الأقل نمواً لا تزال متخلفة عن غيرها. ولا يحتمل أن تحقق المنطقة غاية الهدف الإنمائي للألفية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، على الرغم من التحسينات. غير أن المنطقة شهدت زيادة مستمرة في متوسط العمر المتوقع (من ٤٧ عاماً في عام ١٩٦٠ إلى ٧٢ عاماً في عام ٢٠١١)، وهو أعلى بقليل من المتوسط العالمي (٧٠,٨ عام). أما حصول الجميع على رعاية وتغطية صحية فلا يزال بعيد المنال في المنطقة، لكن الرعاية قبل الولادة قريبة من المتوسط العالمي، رغم بطء التقدم المحرز في البلدان الأقل نموا. كذلك ازداد استخدام وسائل منع الحمل عبر المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.

الشكل: الوضع الصحي في المنطقة العربية في سنوات ١٩٩٠ وسنوات ٢٠٠٠[٤٧]

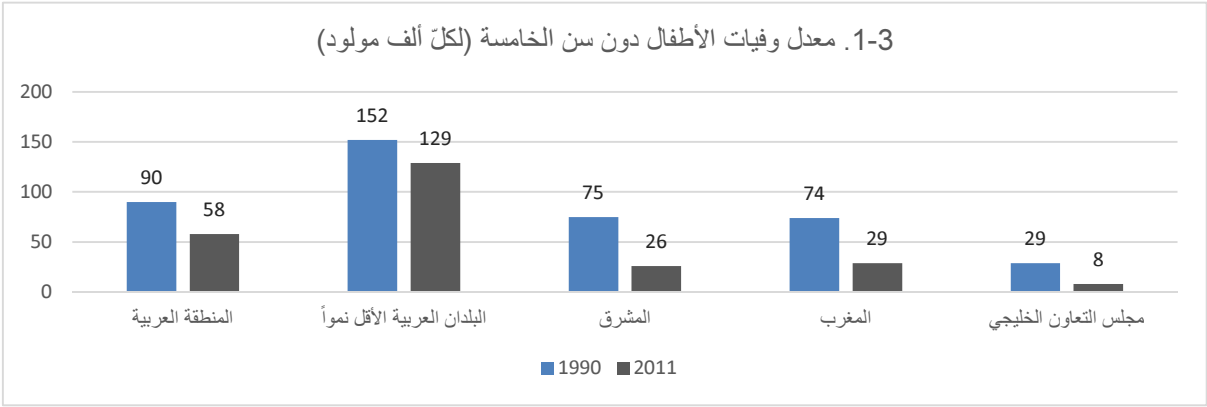

وهناك نقص كبير في عدد الوحدات السكنية في المنطقة يقدر بما يزيد على ٣,٥ مليون وحدة عبر المنطقة، ويؤثر ذلك بدوره على جودة وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية جميعا، كما يساهم النقص في استمرار التدهور البيئي. ويزيد تغير المناخ واستمرار الافتقار إلى الاستثمار في المناطق

[٤٥] Aw-Dahir M 2015, Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region، أعدته منظمة الزراعة والأغذية كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة

[٤٦] Afifi M and El Adawy M 2015

[٤٧] الأمم المتحدة والجامعة العربية (٢٠١٣). القيّم هي متوسطات مرجّحة. ألف ٣-٢: * البيانات هي لعام ٢٠١٠ أو قبله لبعض البلدان؛ ** البيانات لدول مجلس التعاون الخليجي تشمل عمان والمملكة العربية السعودية فقط.

الريفية وفي قطاع الزراعة وكذلك الجفاف وجهات انتقال سكان الريف إلى الأحياء الفقيرة في المدن، ما يؤدي بدوره إلى تفاقم التدهور البيئي ويزيد الخسائر الناجمة عن الكوارث، كما يفاقم انكشاف الأشد فقراً في المجتمع على المخاطر ويزيد عدد من يعيشون في مساكن غير آمنة.

٦-٢ مجتمعات مزدهرة ذات قدرة على الصمود والتكيف ومستدامة

تواجه المنطقة العربية افتقاراً حاداً إلى الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة يهدد الأسس الاجتماعية والإنمائية والمكاسب الإنمائية الموجودة. ومما يفاقم الوضع أكثر أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة التي استنزفت الموارد الطبيعية في المنطقة استنزافاً خطراً وأثرت على نوعية الحياة. وعلاوة على ذلك، أصبحت المدن العربية والبنية التحتية على وجه الخصوص منكشفة على المخاطر الطبيعية وآثار تغير المناخ. وفي حين توفر التكنولوجيا فرصة للتصدي لهذه التحديات، لم يتم إدراك هذه الفرصة وانتهازها بعد. وتمثل فئة الشباب والنساء من السكان في المنطقة فرصة للتغلب على عجز المعرفة القائم.

ويتطلب تأمين الأسس الاجتماعية لتحقيق كرامة الإنسان ورفاهيته المبينتان أعلاه تقاسماً أكثر إنصافاً للموارد الشاملة و'فصل' استخدام الموارد عن النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، يتطلب ذلك استغلالاً منصفاً ومستداماً للموارد، وزيادة في كفاءة استخدام الموارد، وتغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، واعتماد موارد وتكنولوجيات بديلة. وذلك يتطلب بدوره تحويل الاقتصادات كي تصبح منخفضة الكربون وكفوؤة من حيث استخدام الموارد وقادرة على الصمود والتكيف وشاملة اجتماعياً (مثل الاقتصادات الخضراء الشاملة) وضمان ألا يكون تحقيق الأسس الاجتماعية المبينة أعلاه على حساب استمرار التدهور والانحطاط البيئي.

٦-٢-١ قاعدة الموارد الطبيعية المستدامة: الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

إن الافتقار إلى الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة من بين الخصائص الرئيسية للمنطقة، مقترناً بأنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة.

حوالي نصف السكان العرب يعانون من ندرة المياه مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي

يتضرر من شدة ندرة المياه الآن حوالي نصف الشعوب العربية، وتبلغ موارد المياه للفرد الواحد ١٠% من المتوسط العالمي. وهذا يؤثر بدوره على الأمن الغذائي، الذي تفاقمه محدودية الأراضي المنتجة. وتعتمد المحاولات الجارية حالياً لمعالجة كل من الافتقار إلى الأمن الغذائي وأمن المياه بكثافة على الطاقة، ولذا فإنها غير مستدامة. وبالرغم من شدة ندرة المياه، يخصص كثير من المياه للزراعة في حين أن كفاءة الري هي ٦٦% من المتوسط العالمي، ما يعكس بالتالي وجود تقصير رئيسي في حوكمة المياه[٤٨]. وتخفي أرقام الحصول المرتفعة المشار إليها في القسم أعلاه مشاكل انقطاع خدمة إمدادات المياه وانخفاض جودتها وفقدانها في الشبكة ومشاكل الاستدامة في قطاع المياه.

[٤٨] محمد العشري ونجيب صعب وبشار زيتون (محررون). ٢٠١٠، المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص. بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

وتغطي بلدان المنطقة ١٠% من مساحة العالم؛ لكنها لا تتلقى غير ٢,١% من المتوسط السنوي لهطول الأمطار في العالم.[٤٩] وعلاوة على ذلك، يبلغ سكان الدول العربية أكثر من ٥% من سكان العالم، لكنها لا تملك غير أقل من ١% من موارد المياه العذبة في العالم[٥٠]. ونتيجة الافتقار إلى استثمارات كافية في مجال العلوم والتكنولوجيا، يهدر نصف مياه الري بسبب الأساليب غير الكفؤة. ويقدر بعض الدراسات أن كفاءة الري في المنطقة العربية منخفضة تصل إلى ٣٠%، بالمقارنة مع **المتوسط العالمي البالغ حوالي ٤٥%.**[٥١] ويرتبط الافتقار إلى الأمن الغذائي في المنطقة بمحددات بيئية مثل ندرة الأراضي الصالحة للزراعة (يقع حوالي ٩٠% من المنطقة ضمن المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة) وجفاف المناخ وندرة المياه. وتجري معالجة الافتقار إلى أمن المياه على نحو متزايد بمشاريع تحلية لمياه البحر، غير أن متطلبات الطاقة والتأثيرات البيئية لعمليات تحلية المياه شواغل هامة لا تعالج حاليا. وتمثل تحلية المياه تكلفة كبيرة للحكومات يقدر أنها تصل إلى ١,٥٠ دولار لكل متر مكعب من المياه المحلّاة (بل وتصل التكلفة إلى ٤ دولارات في حالات قصوى)، ولا تسترد هذه التكلفة، ذلك أن المياه المدعومة تباع في بعض الدول العربية بأقل من ٤ سنتات للمتر المكعب.[٥٢]

الشكل: نصيب الفرد الواحد السنوي من موارد المياه المتجددة في المنطقة العربية ١٩٦٠-١٩٩٩ والتوقعات لعام ٢٠٢٥[٥٣]

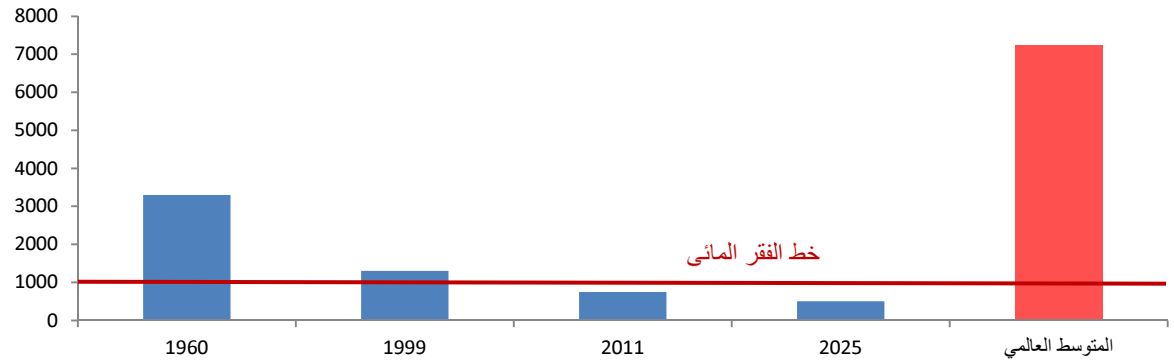

تتحكم إسرائيل بـ٨٥% من الموارد المائية في الضفة الغربية وتستغلها بشكل غير قانوني

ينبع أكثر من نصف إجمالي الموارد المائية المتجددة في المنطقة من خارجها، في حين يفاقم تغير المناخ والصراع والاحتلال الافتقار إلى أمن المياه والجفاف، وبالتالي أيضاً الافتقار إلى الأمن الغذائي[٥٤]. وقد أعلن القائد العسكري الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧، التي أدت إلى احتلال الضفة الغربية المستمر حتى يومنا هذا، أن موارد المياه في الضفة الغربية جميعها ملك لإسرائيل ووضعها تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي. وتستولي إسرائيل على ٨٥% تقريباً من موارد المياه في الضفة الغربية وتستغلها

[٤٩] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣)، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/Arab_Water_Gov_Report/Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf.

[٥٠] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) (٢٠٠٩)، مكافحة شح المياه في الدول العربية. http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/factsheets/WWF_factsheet.pdf

[٥١] محمد العشري ونجيب صعب وبشار زيتون (محررون). ٢٠١٠

[٥٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣)

[٥٣] تجميع المؤلف، استناداً إلى: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠٩)؛ منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٣؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[٥٤] UNEP 2015, Climate Change in the Arab Region أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

بصورة غير مشروعة، مواصلة منع السكان العرب من حفر آبار جديدة.[٥٥]

تستورد المنطقة ما لا يقل عن نصف السعرات الحرارية الغذائية التي تستهلكها مما يعرّضها للتقلبات في أسعار السلع الزراعية

وفي حين ازدادت الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية في المنطقة، تضاءل اكتفاؤها الذاتي. وتعتمد المنطقة الآن على استيراد الأغذية، ما يعرض بلدانها للتقلبات الحادة في أسعار السلع. ويتوقع أن يتكثف ذلك بسبب تغير المناخ. وتستورد الدول العربية على الأقل ٥٠% من السعرات الحرارية الغذائية التي تستهلكها. وباعتبارها أكبر مستورد صاف للحبوب، فإنها أكثر انكشافاً من البلدان الأخرى على التقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية.[٥٦] كذلك فإن تزايد عدم الاستقرار في غلال المحاصيل واضح أيضاً، ما يسلط الضوء على مزيد من أوجه الانكشاف على مخاطر تغير المناخ. وقد تكون شديدة الحدة عواقب ذلك على صغار المنتجين، وخاصة النساء، وعلى تأمين الاحتياجات التغذوية للمراهقات والمرضعات، ، وخاصة لمن يعيشون ظروف فقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات فقدان الأغذية ما بعد الحصاد المرتبطة بسوء البنية التحتية المنذرة بالخطر تهدر الموارد النادرة من المياه والأراضي في المنطقة، وتمثل معالجة هذا التحدي فرصة للمنطقة. فعلى سبيل المثال، قدرت بصمة المياه الزرقاء السنوية[٥٧] للفاقد والمهدر من الأغذية بـ ٢٥٠ كيلو متر مكعب أو ٩٠ متر مكعب للفرد الواحد، وذلك يمثل ١٧% من الفاقد **العالمي**، رغم أن المنطقة لا تضم غير ٧% فقط من سكان العالم.[٥٨]

الشكل: الاكتفاء الذاتي في الأغذية (الإجمالية) في المنطقة العربية ٢٠٠٥–٢٠١١ (%)[٥٩]

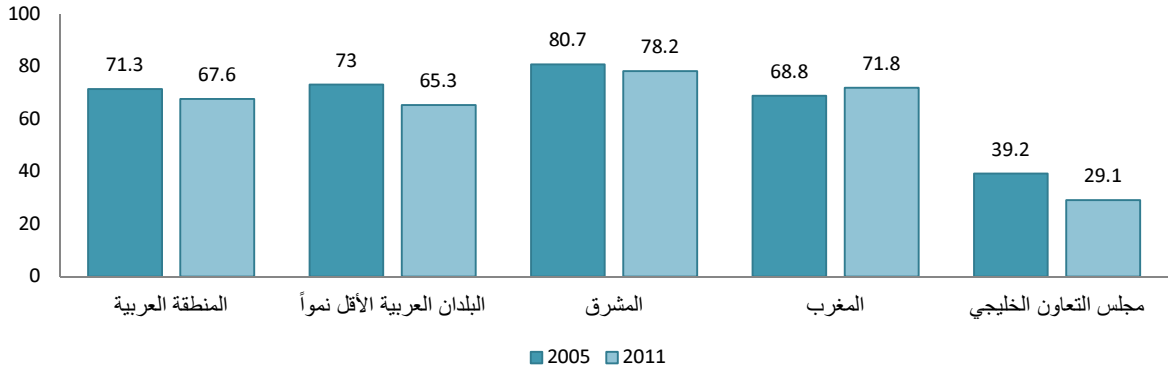

لم يتم بعد "فصل" وجهات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، بما في ذلك استخدام الطاقة لتحلية مياه البحر والاستهلاك المحلي والاقتصاد، عن زيادة استهلاك الطاقة. وتأخذ تحلية المياه والاستهلاك المحلي حصة متزايدة من موارد الطاقة في المنطقة (ارتفعت نسبة استهلاك النفط والغاز مقارنة بالإنتاج من ٥% في السبعينات إلى ٢٤% في التسعينات، وبعد ذلك إلى ٣٥% في عام ٢٠١١). ونما استهلاك الطاقة بين

[٥٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣)
[٥٦] البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠٩) تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية، البنك الدولي، واشنطن، متاح على http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/FoodSecfinal.pdf
[٥٧] بصمة المياه الزرقاء - حجم المياه السطحية والجوفية المستهلكة نتيجة إنتاج سلعة أو خدمة.
[٥٨] منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٣)، بصمة هدر الأغذية، الآثار على الموارد الطبيعية، تقرير تقني، منظمة الأغذية والزراعة، روما.
[٥٩] حسابات المؤلف باستخدام معدلات مرجّحة بعدد السكان. بيانات قطرية مستمدة من المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١٤).

عامي ١٩٧١ و٢٠١١ بمعدل ٦,٤% ويفوق ذلك بكثير نمو الناتج المحلي الإجمالي (٣,٤%) ونمو السكان (٢,٦%).

يجب فصل النمو الإقتصادي في المنطقة عن زيادة إستهلاك الطاقة

وقد ازدادت كثافة الطاقة[٦٠]، للمنطقة ككل، من ٠,١٣٤ طن من المكافئ النفطي لكل ١٠٠٠ دولار في عام ١٩٧١ إلى ٠,٤٢٢ طن من المكافئ النفطي لكل ١٠٠٠ دولار في عام ٢٠١١، ما يمثل معدل نمو سنوي نسبته ٢,٩%.[٦١] وتناقض هذه الوجهة المتزايدة الوجهات العالمية، إذ شهدت المناطق الأخرى جميعاً انخفاضاً في كثافة الطاقة خلال الفترة ذاتها، حيث بلغ متوسط كثافة الطاقة العالمية حوالي ٤٠%، وذلك أخفض من المتوسط الإقليمي العربي. ويشهد على ذلك أيضاً المتوسط الوطني لحصة الطاقة المتجددة (باستثناء الطاقة الكهرومائية) في مزيج الطاقة، الذي بلغ في عام ٢٠١١ حدّاً لا يكاد يذكر هو ٠,٢٤% (أو ٦% إذا ما احتسبت الطاقة المائية)، وذلك أدنى بكثير من المتوسط العالمي ٤,٢% (٨,٧% إذا ما احتسبت الطاقة المائية).[٦٢]

الشكل: استهلاك الطاقة للفرد الواحد – الدول العربية وبقية العالم (٢٠١١) (كيلوغرام مكافئ نفطي)

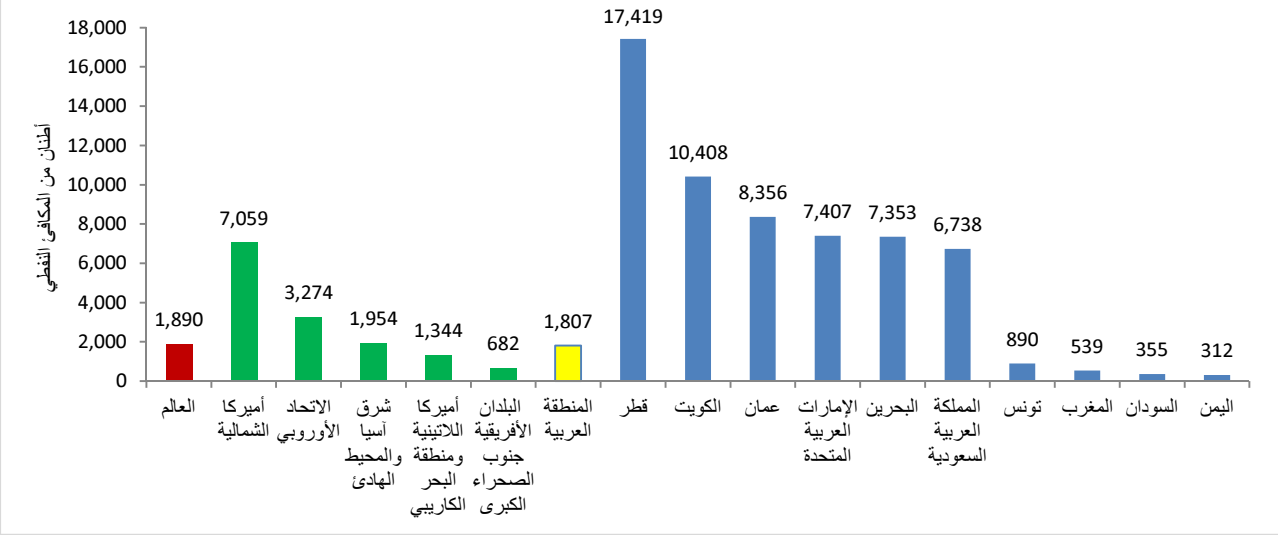

٦-٢-٢ القدرة على الصمود والتكيف في مواجهة تأثيرات الكوارث الطبيعية وتغير المناخ

ينبغي على المجتمعات في المنطقة أن تكون قادرة على الصمود والتكيف لتوطيد المكاسب القائمة في التنمية وفي الوقت نفسه الاستثمار في التكنولوجيات في محاولة لمعالجة الافتقار إلى الأمن الغذائي والافتقار إلى أمن المياه والطاقة والتحديات في التنمية المستدامة عموما. لكن هذا لم يحدث بعد.

[٦٠] تقيس كثافة الطاقة كمية الطاقة (مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية، أو TPES، مقاسة بأطنان من المكافئ النفطي أو toe) التي يحتاجها بلد معين لتوليد وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي (محسوبة بالمال الثابت (مثلاً، قيمة عام ٢٠٠٥) أو بتعادل القوة الشرائية (PPP)

[٦١] (IEA)، القيم بدولار عام ٢٠٠٥.

[٦٢] مؤشرات التنمية العالمية بالاستناد إلى بيانات الوكالة الدولية للطاقة

على مدى العقود العديدة الماضية، شهدت المنطقة وجهة تزايد في أحداث الكوارث الطبيعية، مع ما يصاحبها من تزايد في الخسائر البشرية والاقتصادية، التي تتوزع بشكل غير متساو، إذ تتركز بين الأشد فقراً. ويبلغ عدد سكان المناطق الحضرية في الدول العربية حوالي ٢١٠ مليون نسمة يتطلبون استثمارات عامة كبيرة في البنية التحتية لتقديم الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسب سكان الأحياء الفقيرة إلى سكان المناطق الحضرية ٤٠ و٥٠ و٥٧ و٨٦ و٩٢ و٩٤% في مصر والعراق ولبنان والسودان وموريتانيا والصومال على التوالي[٦٣]. ويزيد ذلك من الانكشاف ومن التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية، وخاصة الأحداث المناخية القصوى كالفيضانات والعواصف. فمثلاً، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، تجاوزت أضرار البنية التحتية ١٢ مليار دولار (زلازل = ٥,٥ مليار دولار، وعواصف = ٣,٥ مليار دولار؛ وفيضانات = ٢,٦٩ مليار دولار)، وهذه الأرقام آخذة في التصاعد. وتؤثر الفيضانات والعواصف بشكل خاص على المناطق الريفية النائية والمهملة والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية؛ ويؤثر الجفاف الآن على عشرات الملايين من الناس، ومن المتوقع أن يستمر ذلك في المستقبل المنظور.

الخسائر البشرية والإقتصادية الفادحة التي تأتت عن العدد المتزايد من الكوارث الطبيعية التي لحقت بالمنطقة مؤخرا أثّرت بشكل كبير على الأشدّ فقرا

ويفاقم تغير المناخ كثافة وتواتر الأحداث الجوية القصوى، ويساهم في تزايد أحداث العواصف الرملية والترابية التي شوهدت في السنوات الأخيرة. وسيهدد ارتفاع مستوى سطح البحر الحياة والبنية التحتية في المناطق الساحلية على مدى العقود المقبلة. على هذه الخلفية، لم تستثمر الحكومات حتى الآن في وضع استراتيجيات تصحيحية لإدارة مخاطر الكوارث يمكن أن تعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والطبيعية والمادية التي تساهم في التعرض للمخاطر، وخصوصاً توزيعها غير المتساوي وتركزها في القطاعات الفقيرة والهشة في المجتمع. وتشير الأدلة الدولية أن استراتيجيات إدارة المخاطر التصحيحية تكون فعّالة من حيث التكلفة عندما توجّه إلى الخمس من السكان الأكثر انكشافاً على المخاطر في المجتمع (من حيث السكن أو البنية التحتية أو سبل العيش). وفي المنطقة العربية، يمكن تفسير القصور في العمل بالافتقار إلى أطر حوكمة للمخاطر يمكنها أن تكفل المساواة في المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة باستخدام وإنتاج وتوزيع الموارد (بما في ذلك المياه والأراضي والبحار والموارد الطبيعية والمعادن والبيئة بوجه عام).[٦٤]

[٦٣] Abu Swaireh L and Hamdan F, 2015, Disaster Risk Reduction for Resilience and Sustainable Development in the Arab Region ، أعده مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث كمساهمة من آلية التنسيق الإقليمية في التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

[٦٤] Hamdan F, Intensive and Extensive Disaster Risk Drivers and Interactions with Recent Trends in the Global Economy, with special Emphasis on Rentier States, International Journal of Disaster Risk Reduction, 10-2014, Elsevier Publishers ISSN 2212-4209

الشكل : وجهة وقوع الكوارث في المنطقة العربية ١٩٥٠-٢٠١٩[٦٥]

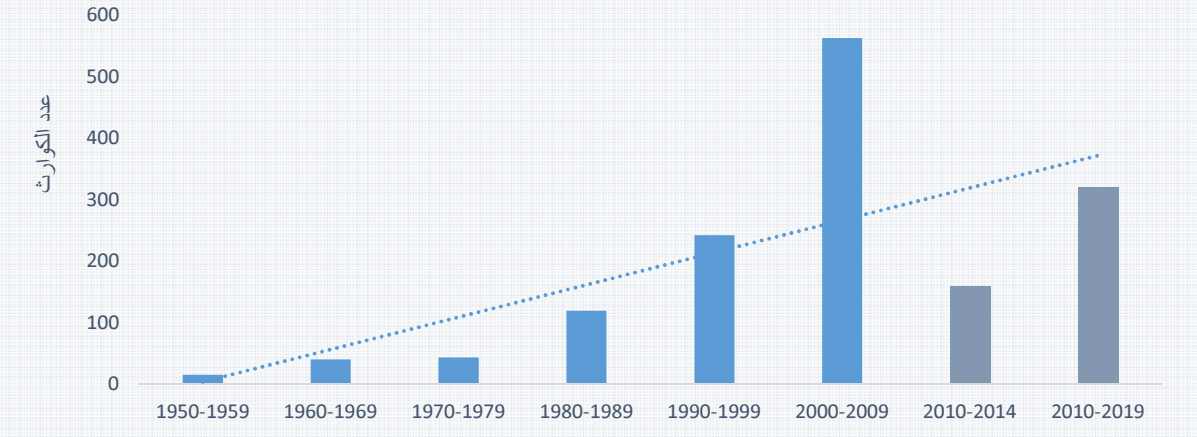

٦-٢-٣ الابتكار لتحقيق الرخاء الاقتصادي

تتخلف المنطقة العربية عن المناطق الأخرى فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكارات اللازمة للتصدي بفعالية لتحديات التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك في العديد من المؤشرات، ومنها مؤشرات البحث والتطوير. ويمكن أن تلعب العلوم والتكنولوجيا والابتكارات دوراً حيوياً في تنشيط التنمية وإطلاق العنان للإمكانات التي لم تستغل[٦٦]؛ ومع ذلك، لم يُنظر بعد إلى دور الشباب والنساء كفرصة للتغلب على "العجز في المعرفة".[٦٧] وتبين المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا والابتكارات أن مساهمات المنطقة محدودة على عدة جبهات. فمن حيث موازنات البحث والتطوير، يشكّل الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير ٠,٢% فقط من الدخل الإجمالي المحلي للدول العربية، وذلك أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١,٧%. وتشكل نسبة الباحثين في المنطقة ١,٧% فقط من الباحثين في العالم. وتبين هذه الأرقام، عند مقارنتها على خلفية الافتقار إلى الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة في المنطقة، أن المنطقة تضيع فرصة الاستثمار في التكنولوجيات التي تحقق الاستدامة والتي يمكن أن تخفف البطالة وفي الوقت ذاته تعزز الأمن والنمو المستدام والتنمية.

[٦٥] Lord (2008), A New Millennium of Knowledge, Saban Center at Brookings
[٦٦] Morssy A 2015, Industrialization and Innovation in the Arab Region
[٦٧] أعدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة.

الشكل: الباحثون لكل مليون من السكان في العالم العربي، ٢٠٠٧ (المصدر اليونسكو، ٢٠١٠)

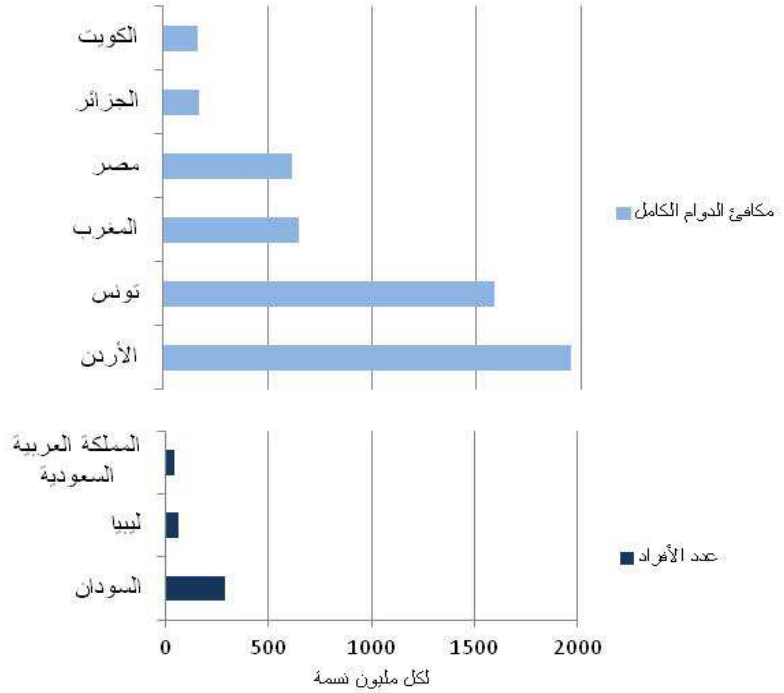

٦-٣ الحوكمة الرشيدة والسلام- عاملا تمكين لتحقيق التنمية المستدامة

المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر تضررا من النزاعات في العالم، وتشهد أكبر عدد من اللاجئين، سواء بالمعايير المطلقة أم بالمعايير النسبية. ويؤثر تصاعد الإرهاب على معظم بلدان المنطقة ويسلب الموارد القيّمة من مجالات التنمية التي هي في أمس الحاجة إليها. وتقوم الصراعات وعدم الاستقرار عملياً بدور "تنمية في الاتجاه المعاكس"[٦٨] عن طريق التسبب بانكماش النشاط الاقتصادي وبأضرار جسيمة للبنية التحتية الاجتماعية. كما أن المنطقة العربية هي أيضاً موطن لأطول احتلال غير شرعي، مع ما لذلك من تأثيرات كبيرة على حقوق التنمية والفرص، لا فقط للفلسطينيين ولكن للمنطقة ككل. وقد فاقمت أوجه عجز الحوكمة في الدول العربية هذا الوضع، إذ لم تكن نظم الحوكمة فعّالة في ضمان الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان للجميع، وكانت لذلك آثار سلبية على التنمية المستدامة والأمن، كما عرضنا سابقاً في القسم ٦-١.

٦-٣-١ حق تقرير المصير والسلام والأمن

السلام والأمن، إلى جانب حق تقرير المصير، شروط مسبقة للحوكمة الرشيدة، وهذه بدورها شرط ضروري للتنمية المستدامة. والنزاعات والهشاشة والاحتلال موجودة بدرجات متفاوتة في المنطقة، إذ تعرض ٤١% من البلدان للصراعات خلال فترة السنوات الخمس من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣،[٦٩] وقد شكّل ذلك تحدياً للتكامل الإقليمي وأبطأ النمو الاقتصادي وأضعف جوانب مختلفة من الحوكمة، بما في ذلك مكافحة الفساد، وأدى إلى استمرار الانتهاكات للحريات العامة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

[٦٨] مداخلة الدكتورة ريما خلف، الأمين التنفيذي للإسكوا، خلال حوار الأمناء التنفيذيين مع اللجنة الثانية (نيويورك، ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤)
[٦٩] الإسكوا ٢٠١٤.

وتأتي الصراعات *في المنطقة* على خلفية دول هشة، إذ تكشف نتائج "مؤشر الدول الهشة"[٧٠] خلال السنوات الـ ٨ الماضية أن المنطقة كانت باستمرار أكثر هشاشة من المتوسط العالمي (بنسبة ١٥%)، بينما بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً أكثر هشاشة من المتوسط العالمي بحوالي ٣٠% و٤٠% على التوالي. وعموماً، ازداد عدد اللاجئين في بلد اللجوء وبلد المنشأ بأكثر من ٥٠% في المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين. وفي نهاية عام ٢٠١٣، كان اللاجئون في المنطقة العربية يمثّلون حسب بلد المنشأ وبلد اللجوء ٢٨% و٢٣% من إجمالي اللاجئين على التوالي.[٧١] وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة النازحين داخلياً في المنطقة العربية ٣٣% من إجمالي النازحين داخلياً في العالم، حتى دون اعتبار النازحين داخلياً في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨[٧٢].

وعلاوة على ذلك، وفقاً لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٤، هناك علاقة كبيرة بين درجة مؤشر الإرهاب العالمي من ناحية والمؤشرات المتعلقة بالهشاشة من ناحية أخرى، بما في ذلك الاستقرار السياسي والتلاحم بين المجموعات وشرعية الدولة.[٧٣] وحتى عام ٢٠١٣، ازداد مؤشر الإرهاب العالمي حدّة في السنوات الأخيرة، خصوصاً في بلدان المشرق (بأكثر من ٥٠%) وبلدان المغرب العربي (بأكثر من ١٠٠%)، في أعقاب الربيع العربي والأحداث اللاحقة. *ونظراً للأحداث الأخيرة في اليمن وقت كتابة هذا التقرير، يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً على مدى السنوات القليلة القادمة في جميع المناطق العربية الفرعية، بما في ذلك في البلدان الأقل نمواً ودول مجلس التعاون الخليجي.*

الشكل: وجهة "مؤشر الدول الهشة" للمنطقة العربية ومناطقها الفرعية في السنوات الأخيرة مقابل المتوسط العالمي

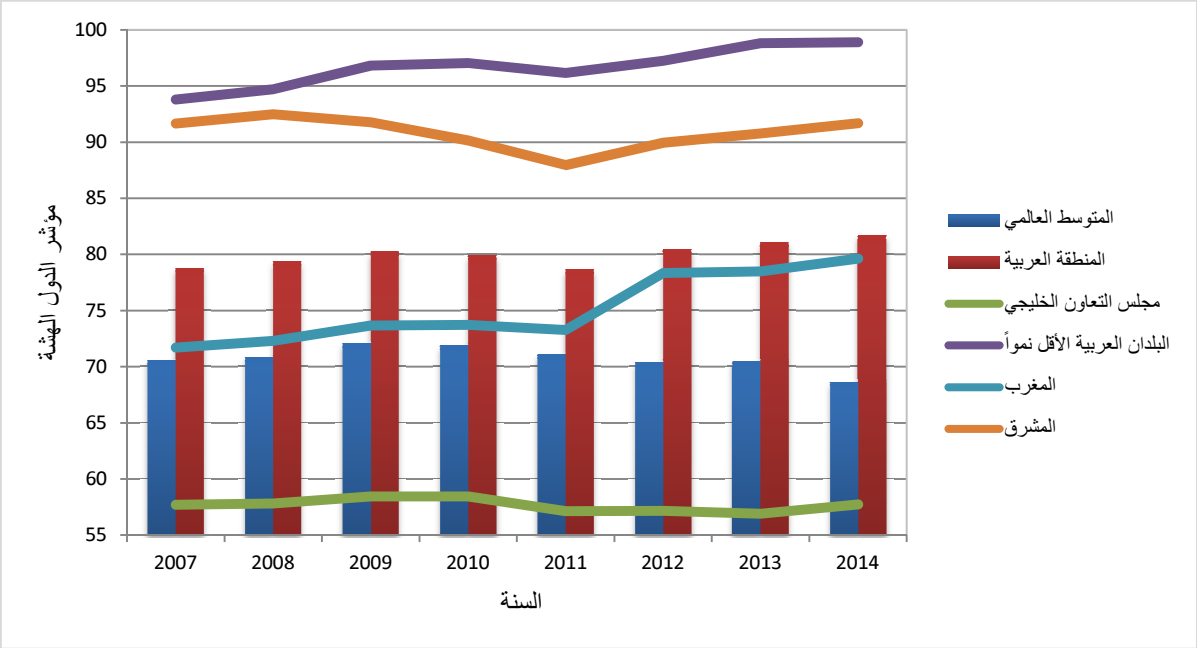

[٧٠] يتكون مؤشر الدول الهشة من فئتين رئيسيتين من المؤشرات، اجتماعية-اقتصادية وسياسية/عسكرية، و١٢ مؤشراً فرعيا (اجتماعي-اقتصادي: ضغوط ديمغرافية، لاجئون ومشردون داخليا، تنمية اقتصادية غير متوازنة، مجموعات متظلمة، هروب الناس وهجرة الأدمغة، الفقر والهبوط الاقتصادي؛ سياسي/عسكري: شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وسيادة القانون، النخب الفئوية، الأجهزة الأمنية، التدخل الخارجي) http://ffp.statesindex.org/

[٧١] War's Human Cost, UNHCR Global Trends 2013, UNHCR The UN Refugee Agency 2014

[٧٢] المرجع السابق

[٧٣] http://economicsandpeace.org/research/iep-indices-data/global-terrorism-index

الشكل: مجموع اللاجئين في المنطقة العربية[٧٤]

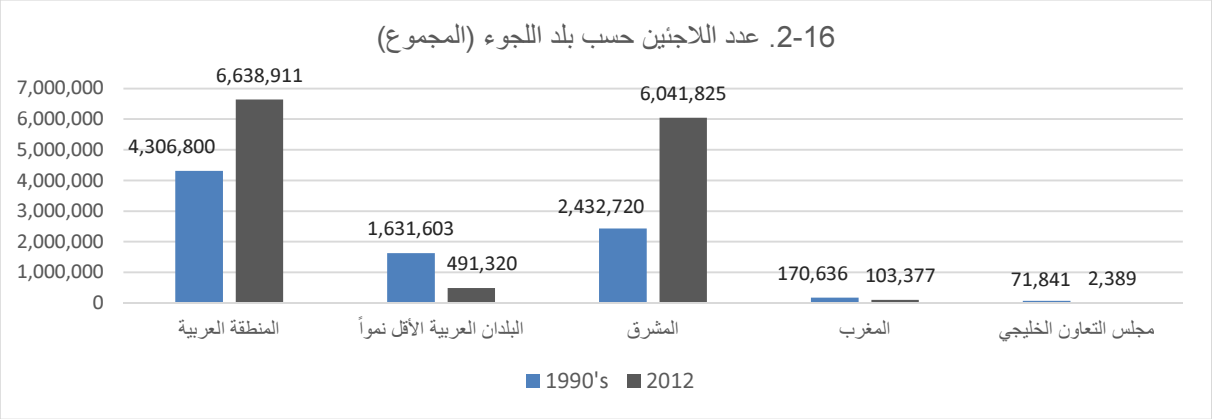

المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يوجد فيها احتلال فعلي استمر لأكثر من خمسة عقود، ألاّ وهو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ويتعدّى نطاق الأضرار الناتجة عن هذا الاحتلال الشعب الفلسطيني وحده ليصل إلى المنطقة ككلّ. فقد أعاق الاحتلال في الواقع التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة، بتحويل الموارد بعيداً عن التنمية، وإضعاف الحوكمة. والمنطقة العربية هي أكبر مشترٍ للأسلحة نسبياً، إذ أنها تنفق ٤,١٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على الأسلحة،[٧٥] وذلك أكثر من ضعف الإنفاق العسكري لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وأعلى بكثير من المناطق الأخرى من البلدان النامية. ويفسّر ذلك بجانب منه كنتيجة للاحتلال الإسرائيلي. ويوجّه التسلّح الموارد بعيداً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وعكس التدهور البيئي، بما في ذلك أعمال البحث والتطوير الكثيفة رأس المال والتي تحتاجها المنطقة العربية بشكل ماس للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة. وثمة نتيجة أخرى للاحتلال، هي أنه عرقل الحوكمة الديمقراطية في العديد من الدول العربية وغذّى التطرف الديني. ووفر ذلك ذريعة لمختلف الدول العربية لـ"إعطاء الأولوية" للمقاومة ضد إسرائيل ولاحتواء العناصر الدينية المتطرفة على حساب توفير حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها.

الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو الإحتلال الفعلي الوحيد في العالم الذي يستمر حتى اليوم، وهو لا يؤثر فقط على فلسطين بل على المنطقة ككل

[٧٤] Allen and Hamati (2015)، المصدر: مؤشرات التنمية العالمية
[٧٥] الإسكوا ٢٠١٤

الشكل: وجهات "مؤشر الإرهاب العالمي" في الدول العربية في السنوات الأخيرة[٧٦]

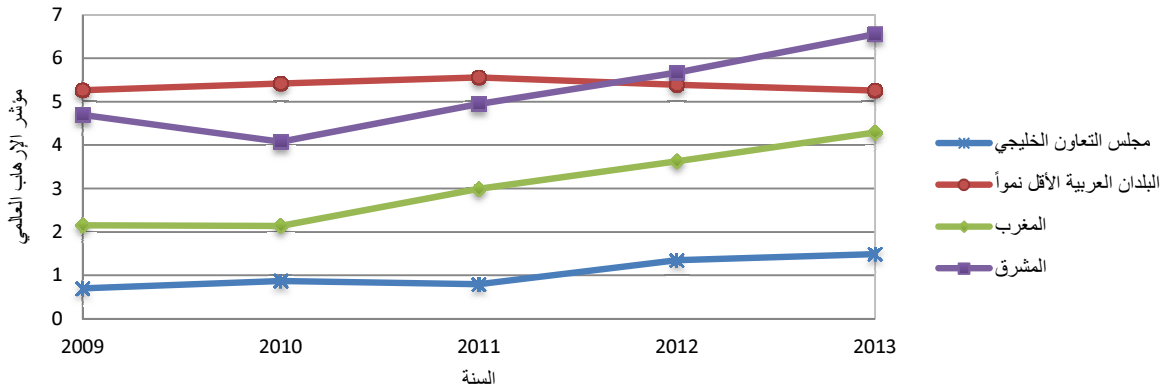

٦-٣-٢ الحوكمة الرشيدة لتحقيق أطر مؤسسية سليمة لديها القدرة على الصمود والتكيف

سيعتمد التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ على المستوى الوطني على قدرة الحكومات على بناء توافق في الآراء حول رؤية وأهداف وطنية، وعلى إشراك ذوي العلاقة، وتنفيذ الإصلاحات وتوجيه الاستثمارات، وتخصيص الموارد بكفاءة، وضمان الشفافية والمساءلة لمواطنيها. وسيعتمد ذلك على وجه الخصوص على توفر الإرادة السياسية على أعلى مستويات عملية صنع القرار لتمكين القطاعات العامة في البلدان المعنية من القيام بدورها المتعدد الجوانب في مجال التنمية المستدامة. هذا الدور لا يمكن أن يتحقق دون ممارسات حوكمة سليمة، ولا يزال يتعين على الدول والمجتمعات العربية تكريس سمات الحوكمة بفعالية.

بحلول بداية الربيع العربي، كانت فعالية الحكومات في معظم الدول العربية متخلفة إلى حد كبير عن المعدّل العالمي، ولو أنها كانت أعلى قليلاً من معدّل البلدان الناشئة.[٧٧] وقد فاقمت الصراعات الوضع السائد في المنطقة العربية من غياب للمؤسسات الفعّالة الكفؤة القادرة على القيام بالتحولات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للمؤشرات المتعلقة بالأداء السياسي وإدارة السياسات، لا يستخدم معظم الدول العربية بكفاءة الموارد البشرية والمالية والتنظيمية المتوفرة، كما أن تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية ضعيف بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية التي لا تستثمر الموارد لبناء القدرات.[٧٨] وفي الواقع، سلط استعراض الإدارة المالية العامة[٧٩،٨٠] الذي نشره البنك الدولي قبل سنة واحدة من اندلاع الربيع العربي الضوء على عدد من أوجه القصور التي تنذر بالخطر؛ وهي أن الدول العربية متخلفة عن المعدلات العالمية في مصداقية الموازنات، وبالميزنة على أساس السياسات، وكذلك بالمحاسبة وحفظ السجلات وإعداد التقارير. وعلى المدى الطويل، ستكون الاستثمارات في التعليم العالي

---

[٧٦] تتراوح درجات مؤشر الإرهاب العالمي من ٠ إلى ١٠ حيث يشير ٠ إلى أنه لا يوجد أي تأثير للإرهاب و١٠ إلى أعلى تأثير. لا تتوفر بيانات لدولة فلسطين.

[٧٧] Moubayed L. (2015), From Government to Governance: how will the Arab region meet the goals of sustainable development in the post 2015 period? تقرير أعدته الإسكوا كمساهمة في التقرير العربي حول التنمية المستدامة

[٧٨] على سبيل المثال، أنظر المؤشر التحويلي Bertelsmann Stiftung Transformation Index ٢٠١٤، أو مؤشرات البنك الدولي للحوكمة على الصعيد العالمي.

[٧٩] Moubayed L. (2015).

[٨٠] Robert P. Beschel and Mark Ahern, "Public Financial Management Reform in the Middle East and North Africa: An Overview of the Regional Experience," The World Bank، اطلّع عليه في ٢٠١٤/٩/١٧ (http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/EXTMNAREGTOPGOVERNANCE/0,,contentMDK:22321137~menuPK:4406853~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:497024~isCURL:Y,00.html)

المتخصص وبناء قدرات الخدمة المدنية ضرورية، وكذلك اعتماد إجراءات شفافة في التوظيف في الإدارة العامة[٨١].

ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي للحوكمة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٣، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى أسوأ المناطق في العالم أداءً، إذ كان ترتيبها باستمرار أدنى من ترتيب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبعاً للمؤشرات المركبة الستة جميعها التي تشكل مؤشرات الحوكمة على الصعيد العالمي[٨٢]. وعلى الرغم من مواردها، لا تتفوق المنطقة فيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بقدرات المؤسسات العامة إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكنها تسجّل أداءً أخفض منها في الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف. ويؤكد "مؤشر مدركات الفساد" لعام ٢٠١١ الصادر عن "منظمة الشفافية الدولية" أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر على نطاق واسع فاسدة مؤسسياً، بدرجة يبلغ متوسطها ٣,١ على مقياس يبلغ حده الأقصى ١٠.[٨٣]

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال التواصل الفعال بين القيادات السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع للاتفاق على الإصلاحات الضرورية على طريق التنمية المستدامة

وينبغي على القادة السياسيين بغية تحقيق التنمية المستدامة بناء التوافق عريض مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع بشأن الإصلاحات الضرورية، خصوصاً وأن من الضروري القيام بمقايضات هامة لتحقيق تقدم على مسار التنمية المستدامة. ويتطلّب بناء التوافق بشأن المقايضات المشاركة والشمول اللذين ينطويان بدورهما على التمكين من خلال التمثيل في الحكومة وكذلك من خلال الآليات الاستشارية للمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار.

وتشير الأدبيات على المستوى العالمي إلى أن النظم السياسية التشاركية تحقق عموماً نتائج إنمائية أفضل، لأن التنوع الأكبر لذوي العلاقة يساعد على معالجة الثغرات في المعلومات وعلى بناء توافق في الآراء. كما أن هذه النظم تعتبر أكثر استقراراً وتقدم أيضاً نتائج توزيعية أفضل وقدراً أكبر من المساواة، ما يقلل احتمالات الصراع وفقدان المكاسب الإنمائية. غير أنّه من المتوقّع أن تخفّض الصراعات الناشئة في المنطقة، على الأقل على المدى القصير، النُهج التشاركية والشفافية وأن تزيد ممارسات الفساد، بينما تحوّل في الوقت نفسه الموارد التي تشتد الحاجة إليها بعيداً عن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والحماية البيئة وعكس التدهور البيئي.

---

[٨١] Allen C, 2015

[٨٢] مؤشر فعالية الحكومة: يلتقط التصورات عن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
مؤشر الرقابة على الفساد: يلتقط التصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك هيمنة النخب والمصالح الخاصة على الدولة.
مؤشر الصوت والمساءلة: يلتقط التصورات عن مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.
مؤشر الجودة التنظيمية: يلتقط التصورات عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجعه.
مؤشر سيادة القانون: يلتقط التصورات عن مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بقواعد المجتمع، وخاصة جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، وكذلك احتمالات وقوع الجريمة والعنف.
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: يقيس التصورات عن احتمال عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف بدافع سياسي، بما في ذلك الإرهاب.

[٨٣] يتراوح "مؤشر مدركات الفساد" من ١٠("نظيف" بدرجة كبيرة) إلى ٠ ("فاسد" بدرجة كبيرة) http://www.transparency.org/cpi2011/

الإطار ٢-١١: مؤشرات الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مؤشرات الحوكمة على الصعيد العالمي[٨٤]

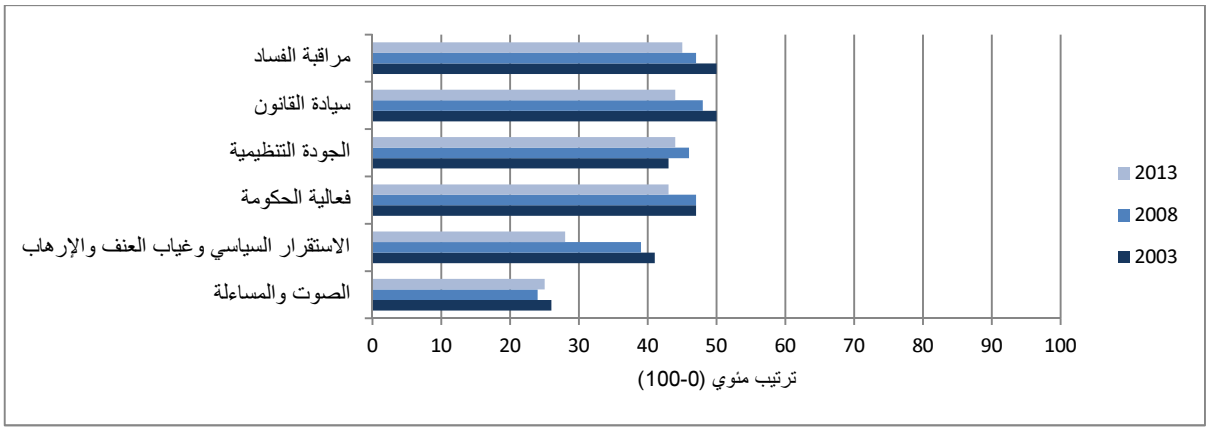

٦-٤ وسائل التنفيذ والشراكات والصمود والتضامن على الصعيد العالمي

تواجه المنطقة العربية ثغرة تمويلية هائلة، وهذه الثغرة آخذة في الاتساع مع تحمل الدول العربية عبءً أكبر نتيجة تزايد الدمار وعدم الاستقرار وتدني مستويات الدخل من النفط والغاز. وما زال العديد من الموارد في المنطقة غير مستغل أو مستغلاً جزئياً فحسب، بما في ذلك التجارة البينية. وعلاوة على ذلك، تنبغي معالجة الثغرة في القدرات في المنطقة بغية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بفعالية، بما ذلك تنمية القدرات من أجل تحسين سلامة منهجية النظم الإحصائية الوطنية. وبما أن هذه الثغرات في وسائل التنفيذ تتجاوز قدرات أي بلد عربي، ينبغي رفع مستوى التكامل الإقليمي والشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

٦-٤-١ تمويل التنمية المستدامة

في خضم فجوة التمويل الكبيرة الموجودة في المنطقة العربية، وتزايد الصراع الذي يتوقع أن يزيد من تحويل الموارد بعيداً عن التنمية، توفر بيئة الاستثمار الموجودة حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في قطاعات غير ذات أهمية حاسمة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن آليات التمويل الحالية في القطاع العام توجه أيضاً الموارد القيمة بعيداً عن التنمية المستدامة.

وقد قُدّرت فجوة التمويل في المنطقة العربية لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ باستخدام سيناريوين اثنين على أنها تتراوح ما بين ٧٩ و٨٥ مليار دولار أمريكي، حيث من المتوقع أن يكون لدى ١٣ إلى ١٥ بلداً عربياً عجز في التمويل لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ حتى قبل الصراع الأخير في اليمن، مع اختلافات عالية جداً بين المناطق (سجلت دول مجلس التعاون الخليجي فائضاً قدره ٢٤% والمغرب العربي ٥,٣٣% والمشرق ٢,٢٩% والبلدان الأقل نمواً عجزاً بلغ ٨,٠١% بحلول نهاية عام ٢٠١٢)[٨٥]. وانخفض

[٨٤] Kaufmann D., A. Kraay, and M. Mastruzzi (2010), The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues مؤشرات الحوكمة على الصعيد العالمي متاحة على: www.govindicators.org

[٨٥] El-Sharkawy S 2015, Financing Sustainable Development in the Arab Region، تقرير أعدّ للإسكوا كمساهمة في التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

متوسط حساب الفائض في المنطقة العربية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠% على مدى العقدين الماضيين من ١٦,٨٣% إلى ١٣,٤٣%[٨٦].

قدمت "لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة" [٨٧] تقديرات لاحتياجات التمويل وحددت القطاعات ذات الأولوية على الصعيد العالمي التي ينبغي أن يوجه نحوها الاستثمار. فاعتبرت البنية التحتية والتخفيف من آثار تغير المناخ والطاقة (مع التركيز على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة) قطاعات استثمارية ذات أولوية. ويقدر أن الدول العربية تحتاج إلى إنفاق ١١٠ إلى ١٥٠ مليار دولار *كل سنة* خلال السنوات الخمس القادمة[٨٨] على استثمارات في البنية التحتية غير الطاقة. وفي قطاع الطاقة، تقدم "توقعات وكالة الطاقة الدولية" لعام ٢٠١٤ تقديرات لمتوسط إنفاق سنوي في أفريقيا يبلغ ١٢٠ مليار دولار وفي منطقة الشرق الأوسط ١٠٥ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.[٨٩] وفي حين أن الاستثمار في البنية التحتية تأثر تاريخياً سلباً في الفترات التي يرتفع فيها العجز، تبرهن الاستنتاجات المذكورة أعلاه أهمية إعطاء أولوية لهذا القطاع نظراً لآثاره الثانوية[٩٠] في رفع الإنتاجية والعمالة.

وباستثناء البلدان الأقل نمواً، بلغ معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للعراق وفلسطين، ٣١,٢% في عام ٢٠١٤ (بالمقارنة مع ٢٦,٤% للبلدان النامية)، ما يعني أن الحكومات في كثير من الحالات تزاحم القطاع الخاص باستخدام النظام المالي لتمويل عجزها بدلاً من دعم نمو القطاع الخاص من خلال توفير الائتمان. وينبغي أن يعاد النظر في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الضريبية وسياسات الإعفاء الضريبي في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، انخفض مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين، بما يزيد على ٣٨% و٦١% على التوالي. ويبذل العديد من الدول العربية "جهداً ضريبياً" منخفضاً،[٩١] ممّا يدلّ على الحاجة إلى تحسين كفاءة إدارة وجمع الضرائب. كما يؤثر الفساد، إلى جانب وجود القطاع الغير رسمي المرتفع، على أموال الضرائب الناتجة. ويمكن تحصيل إيرادات كبيرة من خلال إصلاح نظام الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي ومكافحة الفساد.[٩٢]

[٨٦] لا تضع عمليات التنبؤ المذكورة أعلاه بالضرورة أهداف التنمية المستدامة في صدارة أولويات الإنفاق للبلدان. وهناك محدد آخر للنتائج أعلاه هو عدم توفر بيانات تنبؤ تتعلق بكل من الصومال وفلسطين. ومن المتوقع أن يؤدي العاملان كلاهما إلى تقديرات أعلى لفجوة التمويل للبلدان العربية.

[٨٧] تقرير "لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة"، الأمم المتحدة A/69/315، ٥ أغسطس/آب ٢٠١٤.

[٨٨] استخدمت لإجمالي الناتج المحلي تنبؤات صندوق النقد الدولي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.

[٨٩] لا يتوفر تقدير منفصل للبلدان العربية؛ ومع ذلك، نظرا لأن العديد من الدول العربية يقع ضمن فئة أفريقيا والشرق الأوسط، لا ضير في الافتراض أن احتياجات الدول العربية ستقع ضمن هذا النطاق.

[٩٠] Infrastructure Investing: It Matters. Swiss Re and Institute of Infrastructure Finance, 2014

[٩١] الجهد الضريبي مؤشر يدل على مدى نجاح البلد في تحصيل الضرائب نسبة إلى إمكانات تحصيلها. وتتقرر الكمية التي يتعين على البلد أن يحصّلها حسب عدد من العوامل، بما في ذلك مرحلة التنمية الاقتصادية وحصة التجارة والزراعة في النشاط الاقتصادي.

[٩٢] الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة التاسعة والستون، ٤ ديسمبر/كانون الأول.

الشكل: المساعدة الإنمائية الرسمية وميزان الحساب الجاري في المنطقة العربية [٩٣]

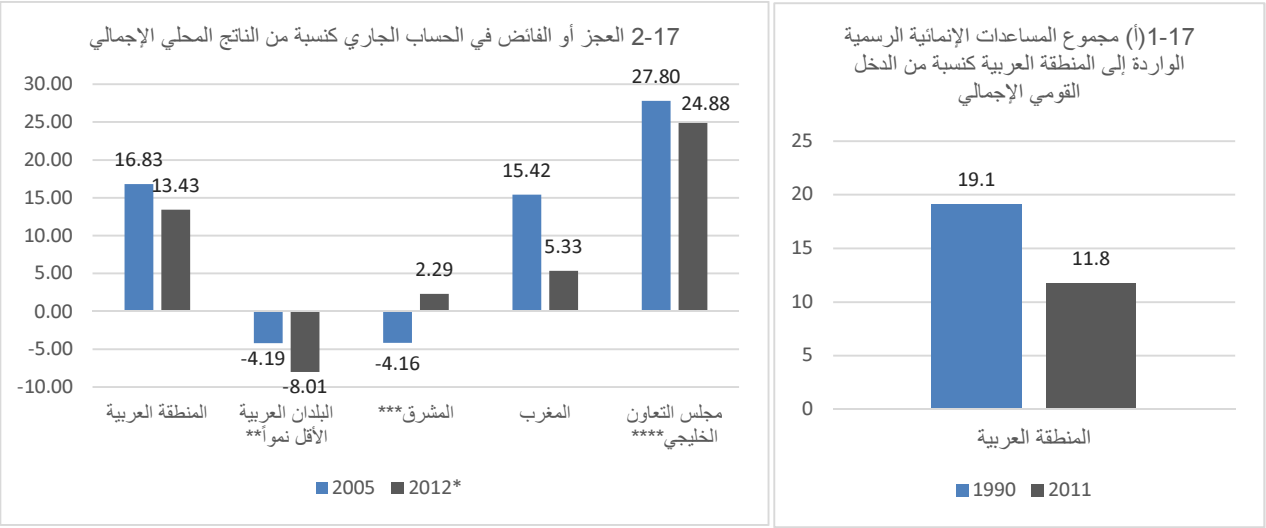

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول العربية سلبي، فقد انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير بعد الربيع العربي. وهو يتركز في ثلاثة قطاعات ذات وظائف قليلة وذات تكنولوجيا قليلة، هي النفط والعقارات والبناء. وتنبغي أن تكون زيادة القدرة التنافسية والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد أولويات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تُفضّل على الحوافز الضريبية التي تترك نوعاً ما أثراً محدوداً وقصير الأجل.[٩٤] وتبلغ حافظة الاستثمار في العالم العربي حالياً أقل من ١% من الناتج المحلي الإجمالي[٩٥]. وتتميز الدول العربية الآن بمستوى منخفض من المدخرات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، لا تُوجّه هذه المدخرات جيداً من خلال القطاع المالي، نظراً لانخفاض نسب القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع المتوسط العالمي. وينحاز المستثمرون من القطاع الخاص في الدول العربية نحو الاستثمارات المربحة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستثمارات ذات الصلة بالطاقة، على حساب الاستثمار في قطاع النقل، وهو إلى جانب قطاعات أخرى (أي الصناعة والزراعة) كثيف التوظيف ويراعي مصالح الفقراء. وحصة الدول العربية في مشاركة القطاع الخاص هي الأدنى بالمقارنة مع المناطق الأخرى وواحدة من بين الأدنى عند المقارنة بإجمالي الناتج المحلي.

٦-٤-٢ التنمية المستدامة: التجارة والتكامل الإقليمي

لا يمكن أن تحقق التجارة كامل إمكانياتها إلا عندما تقترن بمبادرات للتكامل الإقليمي العربي والاستثمار لتعزيز القدرة الإنتاجية التي لا تزال حاسمة الأهمية لتوليد العمالة ورفع مستويات الصادرات وتأجيج النمو في المنطقة[٩٦]*، ولذا من المهم أن ترعى اتفاقات التجارة والاستثمار تعزيز الشراكات التي تسمح للشركاء بتحرير نظم التجارة والاستثمار الوطني على مستوى معين ووتيرة معينة وتسمح بتسلسل يؤدي إلى تعظيم الفوائد وتقليل الاختلالات في الاقتصاد الوطني*[٩٧]*. وفي غياب مثل هذه الشراكات الدولية*

[٩٣] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛ القيّم متوسطات مرجحة، ألف١٧-٢ *البيانات لليمن هي من عام ٢٠١١؛ ** لا تشمل جزر القمر وموريتانيا والصومال؛ *** لا تشمل سوريا؛ **** لا تشمل قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

[٩٤] El-Sharkawy S (2015)

[٩٥] ESCWA, 2013. Assessing the Financing Gap in the Arab Region (E/ESCWA/EDGD/2013/5)

[٩٦] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية متاحة على: http://investmentpolicyhub.unctad.org/.

[٩٧] International Trade and Development, Report by the Secretary General, United Nations, 2014, A/69/179

والتكامل الإقليمي، ينبغي الاعتراف بأن هناك أثرين إقليميين ضارين للعولمة وتحرير التجارة: ١) تأثير تحرير التجارة على المناخ بشكل عام (وأثره السلبي غير المتساوي وغير المتناسب على الفقراء، من حيث الجفاف وزيادة الفيضانات واحتمال ارتفاع مستوى مياه البحر) و٢) واقع أن تحرير التجارة والاستثمار لا يؤدي إلى نمو يراعي مصلحة التنمية ويولد وظائف كثيرة في المنطقة، ذلك أن معظم الاستثمارات يستمر في التوجه إلى العقارات والبناء، كما أسلفنا في الأقسام السابقة.

ورغم أن محاولات التكامل الإقليمي تعود إلى عام ١٩٥٧، فإن التجارة البينية والاستثمار البيني الإقليميين هما من بين الأدنى بالمقارنة مع مناطق أخرى العالم.

معدلات التجارة البينية والاستثمار في المنطقة العربية هي واحدة من أدنى المعدلات في العالم على الرغم من التاريخ الطويل لمحاولات التكامل الإقليمي

وتعود النزعة الإقليمية في المنطقة العربية إلى عام ١٩٥٧، وهو وقت مبكر نسبياً مقارنة بمناطق أخرى، حيث وقّع آنذاك أعضاء الجامعة العربية "اتفاق الوحدة الاقتصادية" الذي يسمح بالانتقال الحر للسلع ورأس المال واليد العاملة، وتلته عدة اتفاقات إضافية، بما في ذلك "اتحاد المغرب العربي" (١٩٨٩) و"اتفاق أغادير" (٢٠٠٤) و"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" (٢٠٠٥) و"السوق الخليجية المشتركة" (٢٠٠٨). وبغض النظر عن الاتفاقات المذكورة أعلاه، ما زالت المنطقة العربية واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم فيما يتعلق بالتجارة، إذ لم تتجاوز الصادرات البينية في المنطقة ٨% من مجموع صادراتها في عام ٢٠١٢ (مقارنة بنسب تجارة بينية تبلغ على التوالي ٦٢% و٤٩% و٤٨% و١٧% و١٣% في بلدان الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان أفريقيا). والواقع أن العديد من الدول العربية كان أسرع في إبرام ترتيبات تفضيلية مع أطراف خارجية مما مع بعضها البعض وفي الانخراط في التزامات اقتصادية عميقة مفروضة بموجب تلك الترتيبات وفي قبول أحكام تجارية تتجاوز أحياناً كثيرة متطلبات منظمة التجارة العالمية[٩٨].

تم عقد العديد من الترتيبات التجارية التفضيلية العربية بشكل أسرع مع أطراف أجنبية من ما تم عقدها مع الأطراف العربية

وبدءاً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، أصبحت الدول الأعضاء في الإسكوا مجتمعة أطرافاً في ٧٥٠ اتفاقية استثمار منفصلة (معاهدات استثمار ثنائية واتفاقات استثمار دولية)[٩٩]. وقد انخفضت تدفقات "الاستثمار الأجنبي المباشر" إلى غرب آسيا في عام ٢٠١٣ بنسبة ٩%، لتصل إلى ٤٤ مليار دولار، وذلك هو الانخفاض الخامس المتتابع منذ عام ٢٠٠٨، لتعود إلى مستويات عام ٢٠٠٥، في حين انخفضت التدفقات إلى شمال أفريقيا بنسبة ٧% لتصل إلى ١٥,٥ مليار[١٠٠]. وعلاوة على ذلك، أظهر المستثمرون العرب في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١١ اهتماماً قوياً بالاستثمارات البينية في المنطقة. غير أن هذه الاستثمارات بدأت في الانخفاض في عام ٢٠٠٨. وما زالت الاستثمارات البينية العربية ضئيلة بالمقارنة مع الاستثمارات العربية خارج المنطقة، إذ لا تتجاوز

[٩٨] قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٥.
[٩٩] قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لاتفاقات الاستثمار الدولية، متاحة على: http://investmentpolicyhub.unctad.org/.
[١٠٠] World Investment Report, Investing in the SDGS: An Action Plan, UNCTAD, 2014

١١,٢% من إجمالي استثمارات الصناديق السيادية العربية خارج المنطقة، التي تقدر بنحو ١٦٠٠ مليار دولار.[١٠١]

٦-٤-٣ احتياجات التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة

تشمل أولويات قطاع التكنولوجيا لتحسين التنمية المستدامة: ١) تحسين التفاعل ما بين العلم والسياسات و٢) دعم الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة والحفاظ على النظم الإيكولوجية وخدماتها، و٣) تنمية ورعاية وصون كتلة حرجة من رأس المال البشري في مجالات البحث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، و٤) بناء مؤسسات علم وتكنولوجيا وابتكار تتحلى بالحوكمة الرشيدة لتجذب العلماء والباحثين، و٥) وضع مبادرات إقليمية متبصّرة للتصدي لتحديات في قطاعات من مثل النقل والطاقة.

مثلاً، يمكن الاستفادة من الاستشعار عن بعد وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية للتنبؤ بأثر مخاطر تغير المناخ وارتفاع مستويات البحار والتصحر، بغية تطوير سياسات الماء والغذاء الهادفة إلى التنمية والاستثمار.[١٠٢] ويمكن أن تلعب الزراعة العضوية والزراعة البيولوجية –المالحة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات الهندسة الوراثية البيولوجية دوراً رئيسياً في تحسين المحاصيل ومقاومة ظروف الطقس والأمراض المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للبلدان العربية جميعاً، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، من منظور اجتماعي-اقتصادي ولكن أيضاً استجابة للشواغل العالمية حول تغير المناخ، زيادة الاستثمار في تكنولوجيات تحلية المياه المنخفضة الطاقة وتطبيقات تحويل النفايات إلى طاقة وكفاءة الطاقة وتطبيقات الطاقة المتجددة (على وجه التحديد، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

٦-٤-٤ التضامن العالمي والقدرة على الصمود

لتكون النتائج المرتبطة بكرامة الإنسان ورفاهيته قادرة على الصمود على المدى الطويل، لا بد من ضمان استقرار النظم الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، بما في ذلك استقرار المناخ والمحيطات والغلاف الجوي والتنوع البيولوجي. ويركز التضامن العالمي على قضايا 'المنافع العامة' التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب التنسيق والعمل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وجهة انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية وجهة صاعدة، رغم أن المنطقة لا تتحمل أية مسؤولية تاريخية في هذا الشأن. وقد ازداد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة بما يزيد على ١٠٠% في المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين، مدفوعة بنمو الناتج المحلي الإجمالي نمواً يقوم على غازات الدفيئة المكثفة. وفي عام ٢٠٠٩، كان مجموع الانبعاثات الإقليمية العربية يمثل ٤,٨% فقط من الانبعاثات العالمية. كما انخفضت أيضاً انبعاثات غازات الدفيئة لكل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، فتساوت المنطقة في عام ٢٠٠٩ مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ٠,٤ كيلوغرام. وعلى الرغم من النمو السكاني، ازدادت انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد أيضاً، فأصبحت في عام ٢٠٠٩ أخفض من المتوسط العالمي قليلا.

---

[١٠١] Hamwey R 2015, Strengthening Regional and Global Partnerships for Trade and Investment in the Arab Region مساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة.

[١٠٢] AFED (2009), A Remote sensing study of some impacts of global warming in the Arab Region. Chapter 3 by Ghoneim E. (2009).

الشكلان: انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية في سنوات ١٩٩٠ وسنوات ٢٠٠٠[١٠٣]

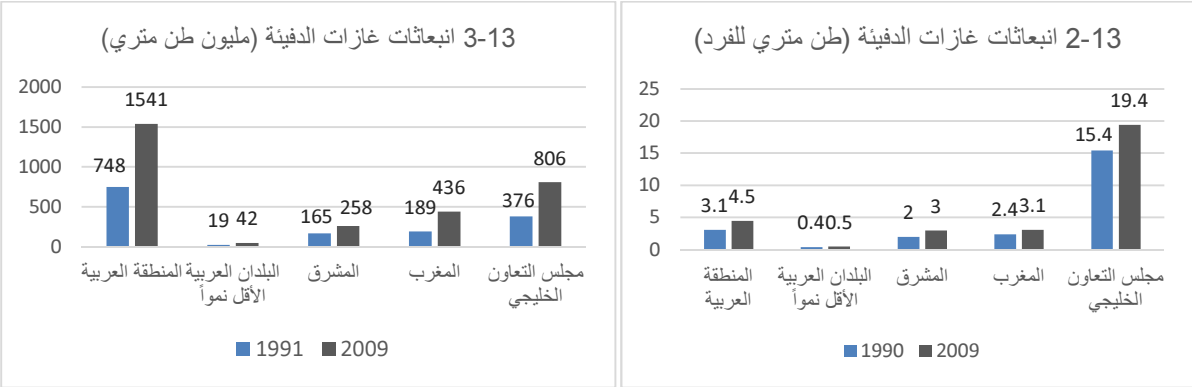

وتعاني البحار الخمسة في المنطقة الإجهاد بسبب عدد من العوامل. فالبحر الأبيض المتوسط يشهد الصيد الجائر وإغناء المياه بالمغذيات والتلوث الناجمين عن استخدامات الأراضي الساحلية، في حين يعاني الخليج وبحر عمان من ضغط الوقود الأحفوري والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك التلوث وتدمير الموائل.[١٠٤] وقد ازداد المتوسط السنوي للأسماك المصيدة عبر المنطقة وازداد إنتاج مصايد الأسماك في البحار الخمسة. ويخفف صيد الأسماك من حدة الافتقار إلى الأمن الغذائي في العديد من الدول العربية، لكن من الصعب تحديد استدامة الغلال وحجم المخاطر على مستويات المخزون. وعلاوة على ذلك، لم يُدرس بعمق الأثر الإقليمي للمياه المصرّفة من محطات تحلية المياه الحرارية، لكن البلدان المحيطة بالخليج العربي الصغير المغلق تبدي قلقاً متزايداً إزاء الأخطار التي تهدد الحياة البحرية والأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية الهشة.[١٠٥]

كذلك تتعرض النظم الإيكولوجية الأرضية إلى الخطر، كما أن التنوع البيولوجي آخذ في التناقص، رغم أن البيانات المتعلقة بالأنواع غير كافية لرصد الوجهات. وتوجد في المنطقة اثنتان من أكبر الصحارى في العالم، وهي تدعم مناطق إحيائية قاحلة وشبه قاحلة ومتوسطية ذات تنوع بيولوجي واسع ومتفاوت. وقد ازدادت المناطق المحمية إلى حد كبير، لكنها مع ذلك لا تزيد إلّا قليلاً عن نصف المتوسط العالمي. كذلك انخفض الغطاء النباتي إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين بسبب التخفيضات الكبيرة في البلدان الأقل نمواً.[١٠٦]

[١٠٣] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (٢٠١٣)، القيّم متوسطات مرجحة. ألف١٣-١:* البيانات لعام ٢٠٠٩ أو لوقت سابق لبعض البلدان.
[١٠٤] UNEP 2015, Marine Resources in the Arab Region ، أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة
[١٠٥] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٨، البيئة العربية: تحديات المستقبل. تحرير: مصطفى كمال طلبه ونجيب صعب، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٨.
[١٠٦] UNEP 2015, Marine Resources in the Arab Region أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمساهمة آلية التنسيق الإقليمية للتقرير العربي حول التنمية المستدامة

الشكل: متوسط مصيد الأسماك السنوي في المنطقة العربية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢ [١٠٧]

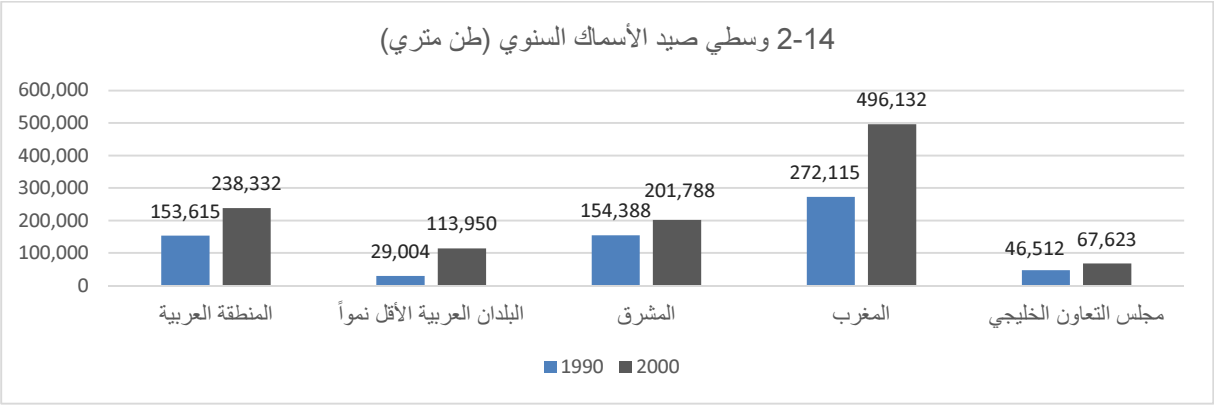

٧- التوصيات

تقدم الفقرات التالية مجموعة مختارة من التوصيات تركز على قضايا اعتبرت ذات طبيعة عابرة للقطاعات وأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وستدرج مجموعة أوسع وأشمل من التوصيات في النسخة الكاملة من التقرير العربي حول التنمية المستدامة.

يعتبر التقرير أن الحوكمة الرشيدة وتحسين جودة التعليم وتمكين المرأة أهداف بحدّ ذاتها، لكنها أيضاً قضايا عابرة للقطاعات يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها. وفي حين أن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة أساسيتان للتوصل إلى تمثيل واسع لوجهات نظر مختلف ذوي العلاقة في عملية صنع القرار، إلاّ أن جودة التعليم وتمكين المرأة لا يجعلان تحقيق الديمقراطية ممكناً فقط بل يجعلانها ضرورية أيضا. ولا شكّ بأن جودة التعليم وتمكين المرأة تؤدّي بالإضافة إلى وعي الأفراد بدور وولاية القطاع العام، وإلى مطالبتهم بسماع أصواتهم.

٧-١ المعرفة لأجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الحوارات المفتوحة وغير الحكمية مع الحضارات الأخرى مهمة للمنطقة العربية لتكون في وئام تام مع هويتها

المنطقة العربية بحاجة لأن تخوض غمار عملية وفاق مع هويتها بشكل مستمر من خلال مراجعات كافية وعبر الحوار المفتوح مع الحضارات الأخرى. ولدى المنطقة فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة للمستقبل الذي تطمح له الشعوب ويطمح له الأفراد في المنطقة العربية. فالتراث الثقافي الإقليمي المستنير المتجذر في القيم الأساسية للأديان يشكل قاعدة لرؤية متطلعة إلى المستقبل تتصدى للأمية والدوغمائية اللتين تشهدهما المنطقة.

لقد أصبحت المعرفة سلعة عالمية ومدخلاً حاسماً في الاقتصاد الحديث. ويتطلب التحرك نحو التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من بين جملة أمور أخرى، أفكاراً مبدعة وبناءً لقدرات المعرفة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويستدعي المضي قدماً في ذلك استثمارات هائلة وجهوداً ضرورية. وفي حين أن جزءاً كبيراً من هذا الاستثمار ينبغي أن يموّل من موارد داخلية، إلا أنه لا بد من استكشاف

[١٠٧] Allen and Hamati (2015). جميع القيّم هي متوسطات مرجحة. ألف١٤-١: المصدر مؤشرات التنمية العالمية. المصدر إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT: 2012 *: آخر بيانات السكان المتوفرة هي لعام ٢٠١٠ ؛ رجحّت آخر القيم مقابل قيم السكان لعام ٢٠١٠.

المزيد من سبل الموارد بالنظر إلى أن الاحتياجات الإنمائية المتنافسة هائلة. وينبغي على المنطقة أن تستكشف كيفية التقاط الفرص العالمية وأن تسعى إلى تطوير القدرات في المنطقة من خلال "آلية تيسير التكنولوجيا" العالمية، وأن تلتزم التزاماً قوياً بالتضامن الإقليمي في العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن يكون ذلك مقروناً بإرادة سياسية قوية تدفع إلى زيادة تقاسم المعرفة بين الدول العربية. وعلاوة على ذلك، يتطلب انتقال المنطقة العربية إلى اقتصاد معرفة إعادة التفاوض بشأن طرق التعاون لنقل التكنولوجيا القائمة، بما في ذلك الشراكات بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، للحدّ من اعتماد المنطقة على الأسواق العالمية.

وسيكون تعزيز التفاعل ما بين العلم والسياسات أساسياً، كما أوضح القسم ٣، إذا ما أريد للمنطقة أن تسند عملية صنع القرار إلى أفضل وأحدث الأدلة والنتائج العلمية.

- **ينبغي التمهيد لمسار استدامة بديل في المنطقة العربية من خلال تغييرات سلوكية وبنيوية.** ويمكن أن تتحقق هذه التغييرات من خلال صياغة سياسات جماعية وتنفيذ برامج مشتركة وتعزيز أدوات تمويل مبتكرة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. **وينبغي إطلاق هذه السياسات بموجب الأطر الاستراتيجية الإقليمية والوطنية المعنية بالتنمية المستدامة الموصى بها.** وهذا كفيل بضمان إنشاء ديناميّات جديدة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية والانتفاع من أوجه التكامل القائمة وتعزيز اندماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي. وسيمكّن هذا بدوره أيضاً الرصد وإعداد التقارير عن التقدم المحرز بمرور الزمن.

- **يتطلب تعزيز التفاعل ما بين العلم والسياسات إبراز أهمية العلاقة بينهما لإضفاء المصداقية والشرعية لكليهما.** وينبغي أن تكون المعلومات العلمية ذات صلة بمتطلبات السياسات وأن تصاغ بطريقة تجعلها سهلة النفاذ لصانعي السياسات والقرارات الذين يتعين عليهم بدورهم أن يصيغوا مطالبهم بطريقة تجعلها سهلة النفاذ للعلماء. ويمكّن إجراء حوار فعّال بين المجتمعات العلمية وصانعي السياسات، ويمكن لعمليات الإنذار المبكر والمسح الأفقي أن تحسّن التفاعل ما بين العلم والسياسات في المنطقة العربية.

- **كما يوصى بإنشاء مؤسسة بحوث إقليمية تعمل كمظلة للمؤسسات البحثية العربية.** ويمكن أن تزيد هذه المؤسسة الإقليمية من شرعية الرؤى المستقبلية للإستدامة الإقليمية والوطنية لمستقبل المنطقة العربية من خلال الدراسات المستقبلية ذات الصلة والمدخلات العلمية والتحليل العلمي للتنمية المستدامة.

- **ينبغي أن تستهدف السياسات المعنية بمواجهة تحديات مجتمع المعرفة الأفراد من مرحلة ما قبل المدرسة إلى كبار السن.** والهدف هو غرس قيّم التعلم مدى الحياة، والمساهمة في نشر ثقافة جديدة منحازة للعلم والتكنولوجيا والابتكار تعبّر عن اقتناع بأن الإبداع البشري والأصول غير الملموسة هي محرك توليد الثروة والاقتصاد الذكي، وجسر الفجوة بين أنظمة الابتكار والتصنيع، وتشجيع الشركات الناشئة والريادية، وتعظيم الفرص الاقتصادية المتساوية للشباب والنساء في المنطقة العربية.

٧-٢ الأطر المؤسسية الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة[١٠٨]

إن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بحكم طبيعتها الواسعة النطاق والمتكاملة، سيتطلب هياكل حوكمة أكثر فعالية على المستويين الوطني والإقليمي وروابط أشدّ بين هذين المستويين. ويفرض السياق الخاص في المنطقة العربية، التي تتميز بانتشار الصراعات والاحتلال وهشاشة الدولة وزيادة اللاجئين والإرهاب، علاوة على التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، تغيرات في أسلوب التفكير.

تأخذ الحكومات موقع القيادة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوجيه دولها عبر التحولات الضرورية.

أما على الصعيد الوطني، فينبغي تغيير الرأي الشائع في الدول العربية بأن الأمن ينبغي أن يأتي في مقدّمة الأولويات نحو مفهوم أنه من الممكن تحقيق الأمن على المدى البعيد، تماماً كما التنمية المستدامة، عندما يكون رفاه السكان هو هدف السياسات وعندما يقتنع المواطنون أن مؤسسات الدولة وآلياتها لإنفاذ القوانين تعمل في صالحهم. ولبناء هذه الثقة، ينبغي على نظم الحوكمة الوطنية أن تحمي حقوق شعوبها وتنظّم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث يشعر المواطنون جميعاً وكل الأفراد القاطنين داخل حدود الدولة بأن الحكومة تعمل لهم ولمصلحتهم وبأنها عادلة ومنصفة.[١٠٩]

ولتعزيز الحوكمة على المستوى الوطني لتحقيق لتنمية المستدامة، ينبغي أن تركز الحكومات على وضع الأسس المؤسسية السليمة القادرة على الصمود. وسيشمل ذلك العديد من المكونات الرئيسية، منها: خدمة مدنية فعالة وقادرة على توجيه عملية الانتقال؛ وحكومة كفؤة في استخدامها للموارد ولديها إدارة مالية عامة سليمة؛ وحكومة ممثلة تبني توافقاً في الآراء وتضمن مشاركة الجميع؛ ومؤسسات ترتكز إلى سيادة القانون وتولي الاعتبار اللازم للشفافية والمساءلة وآليات الإشراف الكافية وفصل السلطات.

يمكن تحقيق الأمن على المدى البعيد، كما التنمية المستدامة، عندما يكون رفاه السكان هو هدف السياسات، وعندما يقتنع المواطنون أن مؤسسات الدولة تعمل في صالحهم

وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي تدعيم رؤية طويلة الأجل للتنمية المستدامة لتحسين توجيه مختلف الآليات المؤسسية والجهات الفاعلة في المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تيسّر الرؤية الإقليمية أيضاً وتوجّه وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في الدول العربية. وعلاوة على ذلك، سييسر إجراء تقييم إقليمي للاحتياجات من التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة تحديد الخيارات لمعالجة هذه الاحتياجات من خلال المبادرات والشراكات القائمة أو الجديدة. ويمكن دعم ذلك عبر مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات التكميلية، بما في ذلك استراتيجية تمويل إقليمية وبرامج إقليمية لبناء القدرات والتدريب واستراتيجية للابتكار والتكنولوجيا، وغيرها من التدابير. وأخيراً، فإن "المنتدى العربي للتنمية المستدامة" و"التقرير العربي حول التنمية المستدامة" يشكلان عنصرين هامين لآلية إقليمية محتملة للمراجعة والمتابعة.

---

[١٠٨] Allen C (2015)

[١٠٩] Azzam F 2015. A Human Rights Approach to Sustainable Development ورقة أعدّت للإسكوا كمساهمة في التقرير العربي حول التنمية المستدامة

٧-٢-١ العناصر الرئيسية لمؤسسات وطنية متكاملة وشاملة ولتخطيط تنموي لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الدول العربية

في حين ستصيغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التمويل الدولي وبرامج بناء القدرات، إلاّ أنه سيتمّ تكييف أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف على المستوى الوطني وتدمج في جهود التخطيط الإنمائي لدعم التنفيذ وتمكين الرصد والمتابعة. وسيتطلب النجاح في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ إعادة التركيز على التخطيط الإنمائي الوطني الطويل الأجل والمتكامل والشامل. وستأخذ الحكومات موقع القيادة وتوجه دولها عبر الانتقالات والتحولات الضرورية.

- **ينبغي للحكومات العربية أن تجري عمليات دمج وتقييم لاستدامة خططها الوطنية القائمة.** وسواء أطلق على تلك الخطط خطط تنمية وطنية أو خططاً اقتصادية واجتماعية أو وثائق رؤية أو غيرها، ينبغي النظر لها من خلال عدسة الاستدامة وتحديد أية تناقضات أو فجوات بين الخطط والاستراتيجيات وعلاجها. ويمكن أيضاً أن تستفيد الحكومات من جيل جديد من نُهج التخطيط المتكامل مثل: التنمية المنخفضة الكربون أو التنمية المنخفضة الانبعاثات أو التنمية المتوافقة مع المناخ؛ وخطط الاقتصاد الأخضر/النمو الأخضر؛ واستراتيجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والنهج القائمة على العلاقات المترابطة.

- **ينبغي "تأميم" خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها.** ففي حين سيُتفق على الأهداف والغايات العالمية، على الحكومات العربية أن تركّز مواردها المحدودة في كثير من الأحيان في مناطق يمكن أن يكون لإجراءاتها فيها وقع أكبر. وللقيام بذلك، ينبغي أن تكون قادرة على نحو كاف على تقييم خيارات السياسات المختلفة ومسارات التنمية واتخاذ قرارات الاستثمار لتحديد الروابط والتآزرات والمقايضات المحتملة واختيار الخيارات الأفضل، على أساس ظروفها وأولوياتها ومواردها الخاصة بها.

- **يمكن أن تستفيد الدول العربية من تجارب غيرها من بلدان الاقتصادات الانتقالية.** فمثلاً، تسلط تجربة 'نمور' شرق آسيا وتجربة جنوب أوروبا الضوء على أن البلدان المختلفة اختطت مسارات مختلفة، إلا أن النجاح اعتمد في هذه البلدان على قدرة واضعي السياسات على إيصال رؤية جديرة بالثقة في المستقبل، أو خارطة طريق واضحة أو استراتيجية لإدارة فترة انتقالية طويلة وعملية تخطيط إنمائي شامل.

- **ينبغي إنشاء آليات لتعزيز الحوار والتملك الوطنيين وانخراط ذوي العلاقة المتعددين.** وسيكون التملك الوطني حاسماً، ويمكن أن يدعم من خلال التخطيط الإنمائي الشامل وإنشاء هيئة مكرّسة لضمان مشاركة أصحاب ذوي العلاقة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاجتماعيين (منظمات العمال وأصحاب العمل).

- **ينبغي وضع آليات معززة للتنسيق والتنفيذ المؤسسيين.** ويتعين أن يشتمل ذلك تخطيطاً إنمائياً متعدد المستويات يشمل إعداد رؤى طويلة الأمد وخطط تنمية وطنية متوسطة الأجل وخططاً قطاعية تمول من خلال خطط الميزانية والمخصصات السنوية. ويمكن أن يضمن استخدام غايات كمية (محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة) التوجه نحو تحقيق نتائج ويمكّن من إجراء تحليل قائم على الأدلة ورصد التقدم المحرز. ولتعزيز التنسيق الأفقي والرأسي، يمكن أن تكلّف بصياغة الإستراتيجية وتنفيذها لجنة توجيه وزارية مكرسة أو لجنة إشراف ذات تمثيل رفيع المستوى.

- **ينبغي استخدام أدوات متقدمة لدعم القرار لتمكين التحليل المتكامل والرصد والمساءلة والمتابعة**. وتوفر هذه الأدوات، مثل تخطيط السيناريوات ونماذج المحاكاة الحاسوبية، البيانات والمعلومات الضرورية لإجراء تحليل كمي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

٢-٢-٧ إطار مؤسسي إقليمي وخارطة طريق للتنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة العربية

في حين كان الإطار المؤسسي العالمي للتنمية المستدامة يتشكّل بقدر من الوضوح أكبر على مدى العامين الماضيين، لم يتلق شكل ووظيفة الإطار المؤسسي الإقليمي للتنمية المستدامة غير اهتمام محدود من الحكومات حتى الآن، ولم توفر القرارات الرئيسية سوى دعوات وإشارات غامضة. لذا، هناك في الوقت الحاضر فرصة جيدة لبناء إطار مؤسسي إقليمي فعّال للتنمية المستدامة ملائم للغرض يعالج التحديات والثغرات الماضية التي كشفتها الخبرة مع الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد حان الوقت لبناء إطار مؤسسي إقليمي فعال من أجل التنمية المستدامة

- **ينبغي أن تكون مفاهيم الشرعية والمساءلة والتكامل والتنفيذ والاتساق مركزية في** أي نقاش للإطار المؤسسي الإقليمي للتنمية المستدامة. وتمثل هذه المفاهيم خمسة شروط مرجعية مفيدة لزيادة تفصيل إطار مؤسسي إقليمي فعال للتنمية المستدامة يضيف قيمة ويشرك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المنطقة العربية.

- **لدى المنتدى العربي للتنمية المستدامة إمكانية أن يكون عنصراً رئيسياً من عناصر الإطار المؤسسي الإقليمي للتنمية المستدامة**. وقد دعمت الدول الأعضاء هذا الاقتراح من خلال التوصيات والقرارات التي اعتمدت في مختلف المنابر. وينبغي على المنطقة العربية أن تتملك هذا المنتدى وتنشئ آلية متناغمة مع المقتضيات الإقليمية تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المستويين الإقليمي والوطني.

- **ينبغي أن يضمن شكل المنتدى العربي للتنمية المستدامة درجة عالية من الشرعية في اعتبار جميع ذوي العلاقة، والاتساق مع المؤسسات القائمة، والتنسيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة**. وينبغي عليه، على وجه الخصوص، أن يتكامل مع الإطار المؤسسي الرسمي الذي توفره جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وأن ييسر مشاركة صناع القرار الرفيعي المستوى، وأن يشرك مجموعة من الوزارات، وكذلك مجموعة كاملة من ذوي العلاقة والجهات الفاعلة غير الحكومية، ومنهم البرلمانيون والمجتمع المدني.

- **ينبغي توقيت المنتدى العربي للتنمية المستدامة بشكل مناسب لضمان الكفاءة والمشاركة.** ويمكن أن يتزامن التوقيت مع محافل إقليمية رئيسية أخرى، بما في ذلك الدورات الوزارية التي تعقدها الإسكوا (مرة كل سنتين على المستوى الوزاري) والقمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول). والإسكوا مؤهلة جيداً لتنسيق المنتدى العربي للتنمية المستدامة ويمكن الاستفادة من دورها في رئاسة آلية التنسيق الإقليمية للأمم المتحدة لضمان مشاركة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية في جميع مستويات الأعمال التحضيرية. ولكن للقيام بذلك، ستحتاج الإسكوا لأن تزود بالموارد البشرية والمالية.

- **ينبغي أن تدعم وظيفة المنتدى العربي للتنمية المستدامة دمج أركان التنمية المستدامة.** وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يعتمد المنتدى جدول أعمال يغطي مجموعة واسعة من القضايا ذات

الأهمية الحاسمة للمنطقة العربية. كما ينبغي أن يدعّم التفاعل ما بين العلم والسياسات بجمع المعلومات والتقييمات المتناثرة، وأن تقوي صنع القرار القائم على الأدلة على جميع المستويات، وأن تعزز بناء قدرات جمع البيانات وتحليلها. ويوفر التقرير العربي حول التنمية المستدامة آلية جديدة لتحقيق ذلك، ويمكن أن يعدّ كل عامين أو أربعة أعوام قبل المنتدى.

- **يمكن أن يشكّل المنتدى العربي للتنمية المستدامة أيضاً منبراً إقليمياً لاستعراض إنجازات التنمية المستدامة وتشجيع الشراكات وتعزيز المساءلة.** كما يمكن للمنتدى أن ييسر التبادل الإقليمي للخبرات والمعارف والممارسات الرائدة، وأن يعيّن القيود واحتياجات القدرات لدعم التنفيذ. ولتعزيز الشراكات والالتزامات الطوعية، يمكن إنشاء سجل إقليمي للالتزامات بالتنمية المستدامة والاحتفاظ به. ويمكن أن تزيد الأنشطة الجانبية ومعارض الشراكات انخراط الجهات الفاعلة غير الحكومية عن طريق تزويدها بمنصة لعرض ابتكاراتها وتجنيد الدعم للشراكات.

٧-٣ مواءمة التمويل مع احتياجات التنمية المستدامة

تنبغي مواءمة النظام المالي مع متطلبات التنمية المستدامة. ومن الضروري زيادة مستوى الاستثمارات زيادة كبيرة لسد فجوة التمويل وضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستصل فجوة التمويل حسب تقديرات الإسكوا إلى ما بين ٨٠ و٨٥ مليار دولار سنوياً في ٢٠١٥ و٢٠١٦ في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط والبلدان الأقل نمواً[١١٠]. غير أن من المتوقع أن تكون فجوة التمويل الفعلية أكبر إذا ما أخذت بالاعتبار تكاليف تدهور الموارد البيئية والصراعات والاحتياجات من المساعدات الإنسانية.

يتطلب تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة زيادة كبيرة في مستوى الاستثمارات لسد الفجوة التمويلية

ولا يمكن في المنطقة العربية، حيث الفوارق كبيرة بين البلدان من حيث التنمية الاقتصادية والنظم المالية، وضع التمويل العام والخاص على قدم المساواة بالنسبة لجميع البلدان، بل ينبغي أن يُفصّل هذا المزيج حسب احتياجات كلّ بلد وبحسب الموازنات العامة المدرجة في نظم التخطيط الوطنية.

وهناك في المنطقة دور هام للسوق المالي في إنشاء ديناميّات جديدة لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوجيه التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم *نماذج جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص*. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات المالية الرسمية لا تزال مصادر هامة لتمويل التنمية لأقل الدول العربية نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنطقة إلى الاستفادة من مصادر التمويل العالمية غير المستغلة، مثل تمويل المناخ أو التمويل الأخضر وإمكانات التمويل المبتكر الأخرى.

- **ينبغي تقييم الفجوة التمويلية في المنطقة العربية تقييماً كافياً ومراجعة التقديرات في ضوء القضايا الناشئة.** وتقدّر متطلبات التمويل التراكمية لبلدان عربية مختارة لتحقيق نمو مستدام على مدى الفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠ بـ ٣,٦ تريليون دولار، مع تفاوتات كبيرة بين البلدان. وفي الواقع، تنبغي مراجعة هذه التقديرات لتأخذ في الاعتبار تكلفة تدهور الموارد البيئية وتكلفة الصراعات

[١١٠] تقرير الدورة التاسعة للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عمّان، ٧-٨ أبريل/نيسان ٢٠١٥. البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت: التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية.
http://css.escwa.org.lb/edgd/3607/1500208.pdf

في المنطقة العربية. فقد قدرت تكلفة تدهور الموارد بـ ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة[١١١]، بينما قدّرت دراسات أجريت مؤخرا أنّ الصراعات تكلّف تخفيضاً ينوف على ٢% من الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة قتال في الصراعات الداخلية. وتحتاج البلدان المتضررة جراء الصراعات، في المتوسط، ٥ سنوات إلى ١٥ سنة لتستعيد مسار نموها الذي كان قبل الصراع. وقد تكون بعض الخسائر دائمة.[١١٢]

- **تحتاج المنطقة إلى دفع الدول المانحة إلى فصل المساعدات الإنسانية وتمويل مجابهة تغيّر المناخ عن التزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية.** فلا يزال التمويل بشروط ميسرة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى مصدر هام لرأس المال. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل. وينبغي على الدول المتقدمة أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧% من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠. ويكمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وهناك حاجة إلى استكشاف التضامن الأفقي لتعبئة التمويل لاحتياجات التنمية في السياق الخاص بالمنطقة العربية.

- **ينبغي إجراء مزيد من البحث في شأن تطوير بنك إقليمي مخصص لإعادة الإعمار.** وسيوفر هذا البنك الإقليمي الخدمات المالية والتقنية على حدّ سواء للدول العربية وسيحاول استكشاف موارد تمويل إقليمية وعالمية.

- **ينبغي أن ينظر إلى أرضيات الحماية الاجتماعية كاستثمار في المنطقة العربية، نظرا لتأثيراتها المضاعفة على النمو والعائدات الضريبية.** ويعكس ذلك أصداء الإدراك العالمي المتنامي لأن العمل اللائق هو على حدٍّ سواء مصدر لتعبئة الموارد المحلية ومجال يمكن توجيه الاستثمارات له للمساعدة على تحفيز الطلب وبناء التلاحم الاجتماعي. ويمكن أن تنظر المنطقة في إنشاء صندوق إقليمي للحماية الاجتماعية للمساهمة في جعل الحماية الاجتماعية واقعاً وطنياً في الدول العربية.

- **ينبغي الاستفادة من مصادر التمويل المبتكرة، مثل السندات الخضراء وأصول التمويل الإسلامي والصكوك الخضراء في المنطقة العربية:** تمثل الصكوك الخضراء فرصة لتمويل مشاريع توليد الطاقة المتجددة، نظراً لتحديات أمن الطاقة وتذبذب أسعار النفط وفي سياق تغير المناخ. وينبغي وضع المبادئ التوجيهية للصكوك الخضراء والأطر القانونية والمؤسسية والتكنولوجية والقدرات الأخرى الداعمة، بالبناء على تجارب الدول الأخرى وبدعم تقني من المنظمات المانحة.

- **ينبغي أن تساهم الإسكوا في تطوير القدرات الوطنية للدول الأعضاء فيها للحصول على تمويل مجابهة تغيّر المناخ، بما في ذلك صندوق المناخ الأخضر.** وهناك حاجة إلى إطار إقليمي للاستثمار في الاقتصاد الأخضر لتزويد الدول الأعضاء في الإسكوا بالخدمات الاستشارية اللازمة لتطوير استراتيجيات اقتصاد أخضر قائم على الصمود تجاه تغير المناخ. وهناك حاجة شديدة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر لحماية الأصول الطبيعية. ويعد هذا التحول بتحقيق نتائج متكاملة تربط في وقت واحد المنافع الاجتماعية والاقتصادية بالاستدامة البيئية.

[١١١] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية ٥، خيارات البقاء، البصمة البيئية في الدول العربية (٢٠١٢)
[١١٢] مساهمة شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا في فريق عمل خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ بشأن الحوكمة والصراعات

٧-٤ تعزيز قدرات جمع البيانات في المنطقة العربية[١١٣]

يتعيّن على المنطقة العربية أن تكون مستعدة تمام الاستعداد لرصد وتقييم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والتحديات المتعلقة بنوعية البيانات وبتوفرها وإمكان الحصول عليها، إلى جانب تحديات محدودية القدرة البشرية والمالية والاتفاق على نهج مشترك لقياس التنمية المستدامة، تشكل جميعها عقبات لا بدّ من التغلب عليها والمنطقة على أعتاب عهد جديد من رصد وتقييم التنمية المستدامة. وتستحق التوصيات التالية اهتماماً خاصاً:

مع دخول المنطقة عهدا جديدا من مراقبة وتقييم التنمية المستدامة، باتت قضايا جودة البيانات، وسهولة الوصول إليها وتوافرها، أولوية

- تعزيز الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بما في ذلك دور المكاتب الإحصائية الوطنية، وتحسين شفافية المعلومات إلى أقصى قدر ممكن.
- وضع مجموعة أصغر من مؤشرات التنمية المستدامة الأكثر صلة بواقع المنطقة العربية والتي يمكن استخدامها للقيام برصد منتظم على المدى الطويل.
- ينبغي تعديل مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية بأقل قدر ممكن من تقريرٍ لآخر لاحق بحيث يمكن تجميع سلاسل زمنية طويلة للأغراض التحليلية.
- ينبغي على الدول العربية أن تبذل مزيداً من الجهد لضمان إنتاج منتظم لتقارير مؤشرات التنمية المستدامة، والأمثل أن يكون ذلك بوتيرة سنوية أو كل سنتين.
- ينبغي تعزيز نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وإطار تطوير الإحصاءات البيئية بفعالية في المنطقة العربية كأساس لتحسين البيانات البيئية.
- ينبغي النظر في إنشاء مكاتب مستقلة على المستويين الإقليمي والوطني مسؤولة عن النهوض بالتنمية المستدامة.
- ينبغي أن تحتضن المنطقة العربية التكنولوجيات والابتكارات الجديدة المتضمنة في ثورة البيانات.
- إنشاء منتدى إقليمي للبيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة لدعم مبادرة إقامة شراكة عالمية لبيانات التنمية المستدامة (أو إسناد هذا الدور إلى المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة).

وأخيرا، في وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن العالم العربي على مفترق طريق بمسارين متباينين اثنين: يمثل الأول الوضع الراهن مع استمرار الاحتلال، وأوجه اللامساواة الواسعة بما في ذلك بين الرجال والنساء، والتباعد بين العرب الذي تؤجّجه القوى الخارجية في كثير من الأحيان، والتفكك العام والركود في التنمية. ويمثل الثاني تطلعات الشعوب العربية، وبالتحديد إلى إنهاء احتلال فلسطين، وتوفير تعليم ذي جودة، وتمكين المرأة، والشروع في طريق التنمية المستدامة والسلام والكرامة والرفاهية للجميع، رجالاً ونساءً على حدٍّ سواء، بغض النظر عن العمر والدين والأصل والقدرة والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية.

[١١٣] Smith 2015.